



HEINRICH BÖLL STIFTUNG

BEIRUT

Middle East



## حقوق المرأة في روجافا التصورات المتبناة والوقائع المرتجاة

لافا سيلو

تموز 2018

## الفهرس

3.....	الدور السياسي للمرأة في مشروع إدارة الحكم الذاتي في روجافا	1
3.....	إدارة الحكم الذاتي وموقع المرأة فيها:	1.1
4.....	اللجان المختصة بالمرأة:	1.1.1
4.....	هيئة المرأة:	1.1.2
-	التجمعات النسائية التابعة لإدارة الحكم الذاتي -	1.1.3
5	تجمع مؤتمر "ستار" نموذجاً:	
6.....	تمثيل المرأة في الأقسام السياسية والإدارية:	1.2
10.....	تمكين النساء على الساحة العسكرية:	2
10.....	وجود المرأة في الساحة العسكرية:	2.1
11.....	وحدات حماية المرأة YPJ ووحدات حماية الشعب YPG:	2.2
12.....	وحدات حماية المرأة YPJ:	2.2.1
13.....	وحدات حماية الشعب YPG:	2.2.2
14.....	قوات الأسايش: Asayish police and security forces	2.3
15.....	الأعمال القتالية:	2.4
16.....	بعد انتهاء الأعمال القتالية	2.4.1
17.....	النسيج الاجتماعي	3
17.....	الأحوال الشخصية	3.1
19.....	المرأة كيد عاملة	3.2
21.....	التقاليد الاجتماعية	3.3
22.....	السعي لاكتساب الشرعية	4
24.....	الخلاصة	5
25.....	المراجع	

## المقدمة

لم تكن الجهود التي بذلتها إدارة الحكم الذاتي الديمقراطي في منطقة روجافا (غرب كردستان)<sup>1</sup> من أجل النهوض بمكانة المرأة في المجتمع، واعتمادها سياسات رامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، حدثاً عادياً في تلك المنطقة التي تحكمها شبكة تعقيدات مترابطة بين الأسرة والعشيرة والتقاليد الاجتماعية والدين وعوامل أخرى متفرقة. هذا التحدي الذي خاضته إدارة الحكم الذاتي في روجافا لتمكين المرأة، لاقى إشادات العديد من الصحفيين والناشطين والمنظمات غير الحكومية والجهات السياسية الفاعلة، وهو ما جعل التجربة محلّ اهتمام وموضع بحث، تستحق التقييم وإجراء مراجعة نقدية موضوعية لها.

لقد أدى صعود تنظيم الدولة الإسلامية في ربيع العام 2013 وسيطرته على أكثر من 350 قرية في محيط عين العرب (كوباني)، ومحاصرته للمدينة في نهاية 2014<sup>2</sup>، إلى تزايد الاهتمام الدولي بمعركة كوباني، التي أصبحت نقطة تحوّل رئيسية في الحرب السورية تصدّرت نشرات الأخبار والعناوين الرئيسية للصحف.

وساهمت التغييرات العسكرية على أرض الواقع في تعبئة النساء الكرديات بشكل أساسي في المناطق ذات الغالبية الكردية في الشمال السوري، وانخرطن بشكل غير مسبوق في العمل العسكري<sup>3</sup>. وتم تسليط الضوء على المقاومة التي أبدتها كل من وحدات حماية الشعب (YPG) People's Protection Units، ووحدات حماية المرأة (YPJ Women's Protection Units) التابعة لحزب الإتحاد الديمقراطي<sup>4</sup> PYD the Democratic Union Party، لتصبح مقاتلات ووحدات حماية الشعب رمزاً للشجاعة والبطولة في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية. واستمرت هذه التغطية الإعلامية لوحدات حماية المرأة على هذا الشكل حتى آخر نصر حققته عبر مشاركتها في هزيمة التنظيم في العاصمة التي أعلنها لدولته، الرقة، في 18 تشرين الأول 2017<sup>5</sup>.

استفاد حزب الإتحاد الديمقراطي الذي تأسس في سوريا عام 2003، من الفراغ السياسي الذي خلفه سحب النظام السوري لمعظم قواته من المناطق ذات الغالبية الكردية في الشمال السوري وشمال شرق البلاد في منتصف عام 2012، ليعلن الحزب بعد ذلك مشروعه في "إدارة الحكم الذاتي الديمقراطي" المعروف بروجافا (غرب كردستان)، وهو المشروع الذي يسعى لتطبيق رؤية عبد الله أوجلان، القيادي الإيديولوجي لحزب العمال الكردستاني المعتقل في تركيا منذ العام 1999، المتمثل بمشروع حوكمة "الكونفدرالية الديمقراطية" Democratic Confederalism<sup>6</sup>.

ترتكز "الكونفدرالية الديمقراطية" Democratic Confederalism على الديمقراطية الشعبية grass-root democracy التي تطبّق تصاعدياً، وعلى أساس مبادئ التعددية والمساواة بين الجنسين وتحقيق المجتمع البيئي والإقتصاد التشاركي، كما ترفض سلطة الدولة الهرمية والمفاهيم الأبوية<sup>7</sup>.

وفي حين لاقى مبدأ المساواة بين الجنسين رواجاً لدى وسائل الإعلام العالمية والتنظيمات النسوية واليسارية، إلا أنّ محاولات تطبيق هذه المفاهيم غير المألوفة في المجتمع المحلي من خلال هيكلية إدارة الحكم الذاتي ونسبة التمثيل النسائي فيها، أدت إلى تصادم مع بنى اجتماعية سياسية اقتصادية معقدة تلعب فيها مؤسسات الأسرة والعشيرة والعادات والتقاليد الاجتماعية والدين دوراً متداخلاً، ونتج عن هذا تصدّع في هذه المؤسسات.

وإذ تهدف هذه الدراسة إلى فهم الدور السياسي والاجتماعي والعسكري للمرأة في مناطق إدارة الحكم الذاتي الديمقراطية في شمال وشمال شرق سوريا، فإنها تسعى إلى تسليط الضوء على نواحٍ أخرى في هذه التجربة لم تلقَ اهتماماً فعلياً، وأن تُحدّد جوانب الخلل التي ظهرت في آليات التطبيق وما واجهته من مصاعب وتحديات على اختلاف أسبابها.

## المنهجية

تم إجراء البحث في شهري تشرين الثاني وكانون الأول عام 2017، من خلال إجراء مقابلات مع ثماني نساء من العاملات في مؤسسات إدارة الحكم الذاتي السياسية والعسكرية، وفي المنظمات المقربة منها، ومع ثمانية من العاملين والعاملات في منظمات محلية ودولية في عفرين والجزيرة وكوباني، وستة صحفيين وصحفيات محليين، وإثنين من الأطراف المحلية في مناطق الإدارة، وخمس نساء من السكان المحليين في عفرين والجزيرة، وثلاثة باحثين، وعبر مراجعة أبحاث سابقة ووثائق من الإدارة، ومن مصادر متوافرة على شبكة الإنترنت.

### 1- الدور السياسي للمرأة في مشروع إدارة الحكم الذاتي في روجافا

يضم مشروع إدارة الحكم الذاتي الديمقراطي مجموعة من القوانين التي تهدف إلى تعزيز دور النساء في المجالات السياسية والاجتماعية والعسكرية، منها وجود كوتا عالية للنساء في جميع مؤسسات الإدارة، واعتماد مبدأ الرئاسة المشتركة الذي يقتضي وجود امرأة ورجل في رئاسة المؤسسات، بالإضافة إلى وجود أجسام سياسية وإدارية وعسكرية خاصة بالنساء.

وأدت محاولة تطبيق هذه القوانين إلى انخراط غير مسبوق للنساء الكرديات في منطقة روجافا في مختلف نواحي الحياة العامة، وتحديدًا في العمل العسكري<sup>8</sup>، بالإضافة إلى مشاركتهن في العمل السياسي والاجتماعي، فيما بقيت مشاركة النساء من عرب وغيرهم من الإثنيات الموجودة في تلك المناطق محدودة وشكلية.

لكن رغم ارتفاع مشاركة النساء، فإن التجربة العملية تُبين وجود عجز في بعض الأحيان عن تحقيق الكوتا النسائية المنصوص عليها في قوانين إدارة الحكم الذاتي، وتؤدي في أحيان أخرى إلى هيمنة نساء من حزب الإتحاد الديمقراطي أو المقربات منه.

وغالبًا ما تكون مشاركة النساء تمثيلية، وتعتمد مدى فاعلية دور المرأة بناءً على اعتبارات إيديولوجية أكثر من اعتمادها الكفاءة. وبالرغم من وجود غموض في آلية اتخاذ القرار في مؤسسات إدارة الحكم الذاتي، إلا أن النساء ممن تلقين تدريبات عسكرية في معسكرات حزب العمال الكردستاني، أو ممن تنتمين إلى عوائل شهداء الحزب، تتمتعن بنفوذ أكبر في مؤسسات إدارة الحكم الذاتي.

#### 1.1 إدارة الحكم الذاتي وموقع المرأة فيها:

في شهر كانون الثاني من العام 2014، أعلن حزب الإتحاد الديمقراطي عن "ميثاق العقد الاجتماعي" Charter of Social Contract، الذي يُعدّ بمثابة الدستور لمناطق إدارة الحكم الذاتي التي أطلق عليها تسمية روجافا (غرب كردستان). وبموجب هذا الميثاق تم تقسيم مناطق إدارة الحكم الذاتي إلى ثلاث مقاطعات، سُميت "كانتونات"، وهي الجزيرة وعفرين وعين العرب (كوباني). وتنص المادة الخامسة والستون فيه على أن "نسبة تمثيل النساء في مؤسسات إدارة الحكم الذاتي يجب ألا تقل على 40%"<sup>9</sup>.

وتتألف هيكلية إدارة الحكم الذاتي في كل مقاطعة بحسب المادة الرابعة في ميثاق العقد الاجتماعي من: مجلس تشريعي، مجلس تنفيذي، مجلس قضائي، مفوضية عليا للانتخابات، محكمة دستورية عليا، مجالس محلية<sup>10</sup>، بالإضافة إلى مجلس تنسيق عام ينوب عن جميع المقاطعات<sup>11</sup>.

ويتألف المجلس التنفيذي لإدارة الحكم الذاتي في كل مقاطعة من عدد من الهيئات Committees هي بمثابة وزارات، من ضمنها هيئة خاصة بالنساء تدعى هيئة المرأة Women's Committee، وهي تُعنى بشؤون المرأة والأسرة، وكل العاملين فيها من النساء<sup>12</sup>.

نظام الحكم يعتمد مبدأ الديمقراطية الشعبية grass-root democracy التي تطبق تصاعدياً، والاقتصاد التعاوني، والمساواة بين الجنسين، وحماية البيئة. ويُعتبر الكومين commune أصغر مؤسسة في إدارة الحكم الذاتي، وتؤخذ القرارات بدءاً منه صعوداً إلى مجالس الأحياء والمناطق neighborhood/district councils، إلى مجالس المدن city councils، ثم إلى المقاطعات cantons الثلاثة: الجزيرة وكوباني وعفرين<sup>13</sup>.

على سبيل المثال تضم مدينة القامشلي في مقاطعة الجزيرة 166 كومين، يشكلون سبعة أحياء رئيسية في المدينة. كل كومين يضم من 500 إلى 1000 منزل<sup>14</sup>. وتُنظّم الكومينات نفسها في القرى والبلدات والحدارات والمدن، ويضم معظمها من خمس إلى ست لجان من ضمنها لجنة خاصة بالمرأة. بشكل عام تكون الكومينات مختلطة، إلا أنّ هناك كومينات خاصة بالنساء فقط، كالتي تشكلت في مقاطعة عفرين، حيث ترى نساء من هذه الكومينات أنها "المكان الوحيد لحل مشاكل المرأة"، وبأنها ضرورة "المواجهة الصعوبات الاجتماعية المتعلقة بهن، بالإضافة إلى تطوير مشاريعهن الاقتصادية"<sup>15</sup>.

هنا لا بد من الفصل بين اللجان المختصة بالمرأة الموجودة في مؤسسات إدارة الحكم الذاتي المختلفة من جهة، وهيئة المرأة التي تشكل جسماً مستقلاً تابعاً للمجلس التنفيذي في إدارة الحكم الذاتي والتجمّعات الخاصة بالنساء المرتبطة بالإدارة من جهة ثانية.

### 1.1.1 اللجان المختصة بالمرأة:

توجد في مؤسسات إدارة الحكم الذاتي لجان خاصة بالمرأة على كل المستويات بدءاً من الكومين إلى الأحياء ومجالس المدن والمقاطعات. مهمة هذه اللجان متابعة القرارات التي تخص المرأة بشكل أساسي كي لا تتمكن الأنماط الذكورية المترسخة في المجتمع من تقويض حقوق المرأة. إذ يمكن لهذه اللجان على سبيل المثال أن تتدخل في حل النزاعات الشخصية المتعلقة بالنساء، كحالات العنف المنزلي بحق المرأة، كما تملك حق الفيتو في حال صدور قرار غير منصف بحق النساء<sup>16</sup>.

### 1.1.2 هيئة المرأة:

يوجد في كل مقاطعة من المقاطعات الثلاثة هيئة خاصة تُعنى بشؤون النساء تدعى هيئة المرأة Women's Committee، تتبع للمجلس التنفيذي للإدارة. جميع العاملات فيها من النساء، وهي تتمتع كذلك بحق الفيتو على القرارات التي تخص أمور المرأة الصادرة عن الهيئات الأخرى من هيئات المجلس التنفيذي، إلا أنّ إحدى أعضاء مكتب العلاقات العامة والإعلام في هيئة المرأة في إقليم الجزيرة قالت إن حق الفيتو لم تستخدمه الهيئة "حتى الآن"<sup>17</sup>.

وبعد فترة قصيرة من تشكيل هيئة المرأة، قامت وتحديداً في تشرين الثاني 2014 بصياغة مجموعة قوانين خاصة بالنساء. وجاء في ديباجة هذه القوانين أنّها تهدف إلى الوقوف في وجه المفاهيم الذكورية في المجتمع، ولضمان حرية المرأة والمساواة بينها وبين الرجل، وتفعيل دورها ومشاركتها في بناء المجتمع وتقدمه. وتضمّنت هذه القوانين 21 بنداً من المبادئ الأساسية وتسعة من الأحكام العامة، تمّت المصادقة عليها من قبل المجلس التشريعي لمقاطعة الجزيرة، ثم اعتمدها مقاطعتا عفرين وعين العرب (كوباني)<sup>18</sup>، وتمحورت حول حقوق المرأة في مسائل الإرث والزواج والطلاق وما يترتب عليها، وتفعيل مشاركتها السياسية والاقتصادية.

ومن أبرز ما جاء فيها منع تعدد الزوجات، ومنع زواج الفتيات دون سن الثامنة عشرة، والمساواة بين الرجل والمرأة في مسائل الإرث، والمساواة بين شهادة الرجل والمرأة، وتجريم العنف ضد المرأة وجرائم الشرف، بالإضافة إلى حق المرأة في الترشيح والترشح وتولي كافة المناصب. الجدير بالذكر أن بعض هذه القوانين تختلف عن قانون الأحوال الشخصية المعمول به في الحكومة السورية، والذي يستند بشكل أساسي إلى الشريعة الإسلامية ويُسمح فيه بتعدد الزوجات. كما أنّه في القانون المطبق

على المسلمين، فإنّ السن القانونية للزواج للفتيات هي 17 عاماً، كما يمكن أن يسمح بتزويج الفتيات بعمر 13 في حال ثبوت بلوغهن<sup>19</sup>.

ولأجل ذلك وُصفت القوانين التي أصدرتها هيئة المرأة بالـ "الثورية"<sup>20</sup>، وحظيت باهتمام وسائل الإعلام العربية بشكل أساسي<sup>21</sup>، وأثارت في الوقت نفسه ردود فعل متنوعة بين مؤيد ومعارض في الوسطين الكردي والعربي. مؤيدوها اعتبروها "ترتقي إلى مستوى القوانين في الدول المتقدمة في حقوق المرأة"<sup>22</sup>، في حين وصفها منتقدوها بأنها لا تتفق مع الشريعة الإسلامية، أو أنها "تشريعات أمر واقع، ومؤقتة، لكنها لا تنطبق على قوانين سوريا المستقبل"<sup>23</sup>.

سبب معارضة منتقدي هذه القوانين أنها لا تستند إلى الشريعة الإسلامية، وتتعارض مع بعض العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، إذ بالرغم من أن المكوّن الكردي في سوريا متحرر نسبياً من ناحية مشاركة نساءه في الأحزاب السياسية الكردية وتعليم المرأة وعملها، كما أن الإيديولوجيا الإسلامية أقل حضوراً فيه، إلا أنّ التقاليد الاجتماعية المحافظة تتجلى في الأحوال الشخصية التي تستند إلى الشريعة الإسلامية.

### 1.1.3 التجمعات النسائية التابعة لإدارة الحكم الذاتي - تجمع مؤتمر "ستار" نموذجاً:

تأسس تنظيم مؤتمر ستار التابع لحزب الإتحاد الديمقراطي في كانون الثاني 2005، وكان اسمه حينها "اتحاد ستار"، وذلك بهدف تجميع قوة وطاقات المرأة الكردية في غربي كردستان من خلال تشكيل تنظيم خاص بالنساء. في شهر شباط 2016، تم تغيير الاسم إلى "مؤتمر ستار Kongreya Star" ليشمل نساء من كافة مكونات المنطقة من عرب وسريان وأرمن وأشوريين وكلدان وغيرهم. كما انضم إليه عدد من منظمات المجتمع المدني التابعة لإدارة الحكم الذاتي مثل منظمة سارا SARA لمناهضة العنف ضد النساء، ومنظمات نسائية أخرى لتعمل جميعها تحت مظلة تنظيم مؤتمر ستار.

وتتمثل أبرز أهداف مؤتمر ستار بـ "حلّ القضية الكردية ضمن مشروع إدارة الحكم الذاتي"، و"تنظيم المرأة لذاتها بشكل مستقل ضمن المشروع"، و"الوصول إلى النظام الكونفدرالي للمرأة"، و"محاربة كافة أشكال اللامساواة في المجتمع وترسيخ إيديولوجية حرية المرأة في المجتمع"<sup>24</sup>.

ويلعب المؤتمر دوراً متعدد الجوانب في مشروع إدارة الحكم الذاتي. فهو ينضوي في إطار حركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM التي تأسست في كانون الأول 2011 لتكون المظلة السياسية لستة أحزاب سياسية من ضمنها حزب الإتحاد الديمقراطي ومجموعة من مؤسسات المجتمع المدني الداعمة لمشروع الحكم الذاتي، إلا أن حزب الإتحاد الديمقراطي هو المهيم عليها<sup>25</sup>. وقد أخذت حركة المجتمع الديمقراطي على عاتقها تنفيذ مشروع الحكم الذاتي.

لدى "مؤتمر ستار" لجان متعدّدة، اقتصادية وسياسية واجتماعية ودبلوماسية وتدريبية وإعلامية. فعلى سبيل المثال، تقوم اللجنة الاقتصادية في المؤتمر بالتعاون مع الكومينات والبلديات بتنفيذ مشاريع استثمارية صغيرة للنساء على شكل تعاونيات لزراعة قطعة أرض مثلاً، أو فتح ورشة خياطة، أو أعمال يدوية، ومخابز، ومنتزهات تعمل فيها النساء<sup>26</sup>.

ووفقاً للسيدة نوبهار مصطفى من لجنة العلاقات العامة والدبلوماسية للمؤتمر، فإن العلاقة بين مؤتمر ستار وبين وحدات حماية المرأة YPJ هي "علاقة تكافلية تبادلية بالاتجاهين، لأن مؤتمر ستار لا يمكن له أن يتحكم بوحدة حماية المرأة أو يقرر عنها، فهي تملك آلية عمل أخرى، لكن المؤتمر يدعم الوحدات ويساعدها ويتعاون معها ويشجّع الفتيات على الانخراط فيها، خصوصاً وأنّ أحد ركائز عمل المؤتمر التعريف بمبدأ الحماية ذاتية".

يلعب تنظيم مؤتمر ستار دوراً أساسياً في تدريب كوادر النساء اللواتي ستعملن كرئيسات مشتركات في الكومينات والمجالس<sup>27</sup>. نوبهار مصطفى، أوضحت أن مضمون دورات التدريب هذه يتناول "تاريخ الفكر الإنساني"، مشيرةً إلى أنه "أحياناً يتم تبسيط المعلومات حسب قدرات المشاركات في الدورة، وأحياناً أخرى يتم رفع مستوى المعلومة لتبدأ بالميتولوجيا والأديان والفلسفة والعلم، وهناك أيضاً دروس عن النساء عبر التاريخ، وتحديداً عن نساء كرديات وسوريات، وهناك درس عن الأمة الديمقراطية

ومعناها، وهناك دروس عن الاقتصاد التشاركي النسائي، وعن الحياة الندية بين الرجل والمرأة ومعنى المجتمع الجنسوي، وتحزّر المرأة والمجتمع من العقلية الجنسوية، ودروس عن القضية الكردية إذا كانت جميع المشاركات من الأكراد، وعن تاريخ كردستان وكيفية حل القضية الكردية". ولفّت نوبهار مصطفى إلى أن لمؤتمر ستار "دوراً مجتمعياً عبر عقد العلاقات مع مكونات المجتمع المختلفة، بالإضافة إلى دور سياسي ودبلوماسي في الخارج حيث يتواصل مع التنظيمات الأناكرية والنسوية والحركات الديمقراطية والشعوب من أجل كسب التأييد لمشروع إدارة الحكم الذاتي".

## 1.2 تمثيل المرأة في الأجسام السياسية والإدارية:

يدّعي قادة في مشروع إدارة الحكم الذاتي وجود تمثيل عادل لكافة مكونات المجتمع في مناطق سيطرته، لكن في الواقع فإن حزب الاتحاد الديمقراطي يهيمن على هذه الإدارة. فبعد اندلاع الثورة السورية في عام 2011 تنافس كلٌّ من حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي the Kurdish National Council KNC على تمثيل المصالح الكردية في مستقبل سوريا، إلا أن اليد العليا بقيت لحزب الإتحاد الديمقراطي ذلك بعد فشل "اتفاقية هولير" The Erbil agreement، التي كانت عبارة عن مبادرة سياسية بدأت في منتصف 2012 برعاية رئيس إقليم كردستان العراق Kurdistan Regional Government KRG مسعود البرزاني كمحاولة لمواجهة تفوّق حزب الاتحاد الديمقراطي على الأرض، فتمخّضت عنها "الهيئة الكردية العليا" (SKC Supreme Kurdish Committee) لتقاسم السلطة بموجبها مع حزب الإتحاد الديمقراطي PYD، من خلال لجان سياسية واقتصادية وعسكرية مشتركة تضم عدداً متساوياً من الممثلين من الطرفين، على أن تتم حماية المناطق من خلال قوة مشتركة من وحدات حماية الشعب التي تمثّل القوة العسكرية لحزب الإتحاد الديمقراطي وقوات البشمركة الكردية السورية Syrian Kurdish paramilitary forces (peshmerga) التي درّبتها قوات البرزاني.

إلا أنّ الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ. فقد اصطدم الطرفان في تفسير تقاسم السلطة، حيث توقّع المجلس الوطني الكردي تحلّي حزب الإتحاد الديمقراطي عن نصف سلطاته، بينما لم يكن حزب الإتحاد الديمقراطي مستعداً للمضي أبعد من السماح لهم بالمشاركة ضمن إطاره الإيديولوجي وتحت قيادته<sup>28</sup>.

وبالنسبة للمسيحيين في مناطق إدارة الحكم الذاتي، انضمّ كل من الحزب الآشوري الديمقراطي Assyrian Democratic Party وحزب الاتحاد السرياني Syriac Union Party إلى مشروع الحكم الذاتي، بينما امتنعت من الانضمام مجموعة من الأحزاب التي تُدعى المنظمة الأثرورية الديمقراطية، لكونها أكثر ميلاً للمجلس الوطني الكردي the Kurdish National Council KNC والائتلاف الوطني لقوى الثورة السورية والمعارضة National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces (SNC)<sup>29</sup>.

وفي آذار 2016، أعلنت إدارة الحكم الذاتي عن انتقالها إلى مرحلة تأسيس النظام الفيدرالي<sup>30</sup>، وتشكيل مجلس تأسيسي للفيدرالية الديمقراطية لشمال سوريا، بلغ عدد أعضائه 200، وتم انتخاب رئيسة ورئيس مشتركين للمجلس، وانتخاب هيئة تنظيمية مكونة من 31 من الأعضاء من الجنسين تم تكليفها من المجلس بإعداد عقد اجتماعي ورؤية قانونية سياسية شاملة لهذا النظام في مدة لا تتجاوز الستة أشهر<sup>31</sup>.

رئيسة المجلس عن المكوّن الكردي هي السيدة هدية يوسف (45 عاماً)، ورئيس المجلس عن المكوّن العربي هو منصور السلوم. كانت هدية يوسف الرئيسة المشتركة لمقاطعة الجزيرة سابقاً، وهي عضو مؤسس في حركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM، وفي تنظيم مؤتمر ستار الذي سمّي باتحاد ستار سابقاً. اعتُقلت بتاريخ 16 نيسان 2010 من قبل النظام السوري وحُكِم عليها بتهمة الإنضمام إلى جمعية سرّية تهدف إلى تقسيم سوريا وضمّها إلى دولة أجنبية<sup>32</sup>، ثم أُطلق سراحها بعد عامين وثلاثة أشهر، أي بتاريخ 19 تموز 2012. وتحدّثت بعض التقارير الصحفية لم تثبت صحتها عن أن هدية يوسف كانت في صفوف حزب العمال الكردستاني Kurdistan Workers' Party PKK في عمر 18 سنة عام 1990<sup>33</sup>.

السيدة هدية يوسف أوضحت أن عدد النساء في المجلس التأسيسي للنظام الفيدرالي بلغ 50 من أصل 200، وقالت إنّ هذا العدد لا يحقق نسبة الـ40% من التمثيل النسائي، إلا أنها بررت ذلك لكونه مجلساً توافقياً.

وبعد انتخاب الهيئة التنظيمية شكّلت لجنة قانونية مصغرة من تسعة أعضاء، مهمتها كتابة ميثاق العقد الاجتماعي، فقامت بصياغة قانون التقسيمات الإدارية للفيدرالية والقانون الانتخابي لها. هدية يوسف التي كانت من أعضاء هذه اللجنة، أوضحت أن نسبة النساء في اللجنتين القانونية والتنظيمية متساوية مع الرجال، لكنها لم تصرح عن أرقام<sup>34</sup>.

وقد تم الإعلان عن "مسودة العقد الاجتماعي لفيدرالية روجافا - شمال سوريا" Draft of the Social Contract of Rojava-Northern Syria في شهر حزيران 2016. وتم رفع نسبة تمثيل النساء إلى 50%، إذ تنص المادة 16 من مسودة العقد الاجتماعي على "تمثيل المرأة ذاتها بالتساوي مع الرجل في كافة مجالات الحياة (السياسية، الاجتماعية، الثقافية)". وبموجب مسودة العقد قُسمت فيدرالية شمال سوريا إلى ثلاثة أقاليم Regions، إقليم الجزيرة Al Jazeera، وإقليم الفرات Euphrates، وإقليم عفرين Afrin، لتضم مناطق جديدة من المناطق العربية التي سيطرت عليها قوات سوريا الديمقراطية (قسد)<sup>35</sup> SDF، مثل تل أبيض والشدادة<sup>36</sup>.

وتستند الفيدرالية المعلّنة في بنائها على مبدأ الديمقراطية الشعبية، التي تتشكل تصاعدياً من القاعدة إلى الأعلى. وبناءً على ذلك فقد بدأت بانتخابات الرئاسة المشتركة للكومينات، ثم انتقلت بعدها إلى انتخابات المجالس المحلية، على أن يتم بعدها إجراء انتخابات مجالس الشعوب الديمقراطية للأقاليم الثلاثة، ثم مؤتمر الشعوب الديمقراطية الذي سيكون بمثابة برلمان لـ "فيدرالية شمال سوريا الديمقراطية"<sup>37</sup>.

وحول كيفية تقسيم مهام الرئاسة المشتركة للمجلس التأسيسي لفيدرالية شمال سوريا الديمقراطية بين الرئيسين (أي بين هدية يوسف ومنصور السلوم)، أشارت يوسف إلى أن "نظام الرئاسة المشتركة هو نظام تشاوري في اتخاذ القرارات... مثلاً أنا في الرئاسة المشتركة لدي دور أكبر من الرجل، ولي الدور الأساسي حالياً في تنظيم وإدارة الفعاليات التي كُلف بها المجلس"<sup>38</sup>.

في بداية تأسيس إدارة الحكم الذاتي في كانون الثاني عام 2014، وخصوصاً في مقاطعة الجزيرة، لم ينخرط عدد كبير من مكونات المجتمع المحلي في هيكليات إدارة الحكم الذاتي التي كانت في طور التشكيل، واقتصرت المشاركة على كوادر ومؤيدي حزب الإتحاد الديمقراطي PYD. وكان العمل في الكومينات على سبيل المثال طوعياً وغير مأجور، واعتمد في كثير من الأحيان على أشخاص لا يجيدون القراءة والكتابة من الرجال والنساء على حد سواء. وبالرغم من وجود نسبة عالية من النساء في الكومينات، إلا أن العاملين فيها بشكل عام لم يتمكنوا من إدارة العمل بشكل جيد. وعندما بادرت مجموعة منظمات محلية أهلية وأخرى من منظمات المجتمع المدني بتنفيذ حملة استهدفت أعضاء أحد الكومينات في مدينة القامشلي لمعرفة مدى درايتهم بالقوانين التي يعملون بموجبها ومدى قيامهم بواجباتهم، توصلت إلى مجموعة من الاقتراحات من ضمنها وجود كتيبات تعريفية لأعضاء الكومين بمهامهم ودورهم وكيفية إدارة عملهم وتعريفهم بصلاحياتهم وحقوقهم وواجباتهم. ولقد اشتمت إحدى القوائم على الحملة من صعوبة التعامل مع موظفي الكومين Commune الذين لا يجيدون القراءة والكتابة<sup>39</sup>.

إلا أنّه ومع مرور الوقت وعجز النظام السوري عن توفير الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء ووقود، زاد اعتماد الناس على مؤسسات إدارة الحكم الذاتي التي أثبتت قدرتها من الفعالية في توفيرها لتلك الخدمات عبر مؤسساتها التي تعمل بالتوازي مع مؤسسات النظام السوري. كما أثبتت الإدارة فعاليتها في توفير الأمن عن طريق قوات الشرطة والأمن التي تدعى الأسايش Asayish<sup>40</sup>، ووحدات حماية الشعب People's Protection Units YPG، ووحدات حماية المرأة Women's Protection's Units YPJ<sup>41</sup>.

السيدة نوبهار مصطفى من تنظيم مؤتمر ستار الذي يساهم بتدريب وتهيئة الكوادر من النساء للعمل في هياكل إدارة الحكم الذاتي المختلفة، تحدثت عن صعوبات تواجهها الإدارة أحياناً في تحقيق نسبة الـ40% للتمثيل النسائي. وتعود الأسباب إلى

عدم إيجاد نساء لديهن الكفاءات العلمية أو الخبرة في مجال العمل، وقالت مصطفى: "أشركنا النساء الكرديات من أصحاب التحصيل والكفاءة في قسم الإدارات والهيئات، لكن في المجلس التشريعي لا يمكن وجود أي امرأة، إذ نوعاً ما يمكن أن نتغاضى عن شروط الكفاءة لكن لا لدرجة أن نقبل بدخول أي امرأة تقول لنا أنا معكم فندعوها للعمل في المجلس التشريعي على الفور، إذ لا يمكنها اتخاذ القرارات أو المناقشة، فالمراسيم التي تصدر عن المجلس التشريعي هي بمثابة قوانين لا يمكن لأي كان صياغتها".

وإلى ذلك هناك عوائق أخرى تعود لأسباب اجتماعية مردّها رفض المجتمع للمرأة العاملة بسبب العادات والتقاليد، وقالت مصطفى: "من السهل إقناع الرجل العربي بالعمل، وهو سيأتي ويشارك، لكن عندما يصل الأمر لزوجته سيقول إن لديها الأولاد والأعمال المنزلية، وهذه ذريعة، فهو في الحقيقة يخاف من انتقادات أهل قريته وعلى مكانته الاجتماعية فيها".

هذا إلى جانب الأسباب السياسية، إذ بحسب مصطفى، "أغلب النساء السريانيات لا يشاركن في الاتحاد النسائي السرياني مثلاً، لأنهن يؤيّدن النظام السوري، لذلك هن يرفضن إدارة الحكم الذاتي، وقد طلبنا من الاتحاد النسائي السرياني Syriac Women Union in Syria أن يملأوا نسبة معينة لكن طاقاتهم محدودة، ولا يمكنهم بالتالي أن يحققوها".

مصطفى اعتبرت أيضاً أن الصعوبات قد تنتج أحياناً من النساء أنفسهن، ف"المرأة نفسها هي التي تضع كثيراً من العوائق، بعضها ناتج عنها، وبعضها اجتماعي، أو بسبب الإهتمام بالأطفال ورعاية العائلة وشروط الحياة التي كانت موجودة أثناء سيطرة النظام، كما أننا حالياً في ظروف حرب ولسنا كما في المجتمعات الأوروبية حيث يمكن إرسال الأولاد إلى المدارس حتى ساعة معينة ولا يتأثر بالتالي عمل المرأة لوجود الحضانات والروضات ووسائل المواصلات، أما الأم هنا التي لديها طفل في عمر السنة مثلاً فتجد صعوبة في الخروج للعمل، ونحن كإدارة ذاتية وكمؤتمر ستار كان لنا نقاشات موسّعة كثيرة حول كيفية قيامنا ببناء نظام حياتي في المجتمع يسهّل عمل المرأة ولا يجعل منها ربّة منزل يمنعها وجود طفلها من الخروج، ويجب أن نبحث هذا الموضوع ونعالجه من خلال مرّيات أو شيء آخر"<sup>42</sup>.

وعند انتقال إدارة الحكم الذاتي إلى مرحلة بناء الفيدرالية في آذار 2016، أصبح اختيار الرؤساء المشتركين للكوميونات عن طريق الانتخاب المباشر من الشعب. وقد تم ترشيح النساء والرجال كلٌّ على حدة لضمان نجاح إحدى النساء. فمثلاً في كومين الشهيد آراس في قرية عتبه في إقليم الجزيرة تم ترشيح إمرأتين ورجل. وبحسب النتائج في نهاية أيلول 2017<sup>43</sup> فازت في الانتخابات السيدة أمل حسين كرئيسة مشتركة وعمرها 19 عامًا وهي متزوجة ولديها طفل، وكانت تركت المدرسة في الصف الخامس الإبتدائي. أما الرئيس المشترك فهو السيد محمد صالح عمر في الستينات من العمر ويحمل الشهادة الإبتدائية، وينتمي إلى حزب الإتحاد الديمقراطي حالياً، ومن أعضاء حزب العمال الكردستاني سابقاً<sup>44</sup>. (يعمل الرؤساء المشتركون من منازلهم، والدور الأكبر يقوم به الرئيس المشترك، وفقاً لعدد من سكان القرية).

وبحسب نوشين<sup>45</sup>، مسؤولة برنامج المرأة في منظمة مجتمع مدني محلية في الجزيرة، فإن التواصل عند قيامهم بنشاطات موجهة للنساء في الريف يكون مع الرئيس المشترك لا مع الرئيسة، وربما يعود ذلك للبيئة الاجتماعية في الأرياف.

أما المفوضية العليا للانتخابات وهي المسؤولة عن تسير العملية الانتخابية، فتتألف من 18 من الأعضاء من الجنسين<sup>46</sup>. المحامية روكن ملا ابراهيم، الرئيسة المشتركة للمفوضية، قالت إن عدد النساء في المفوضية ثمانية من أصل 18. وأشارت روكن إلى أنها هي نفسها إمرأة محجبة وملتزمة دينياً، لكن قضيتها الأساسية هي المرأة، لذلك لا ترى مشكلة في قوانين الإدارة التي لا تستند على الشريعة الإسلامية. وتابعت: "أنا كنت مخطوبة لأكثر من سنة، لكن نتيجة الذهنية الذكورية التي رأيتها عند خطيبي انفصلت عنه. لا يمكنني أن أكمل بهذا الشكل لأن الزمن تغير، فلقد ذهب زمن العبودية وسلطة الذهنية الذكورية وكل هذه الأمور. كلنا ضد العنف ضد المرأة، هذا الشيء انتهى، أنا لم أقبل به، وفسخت خطبتي".

وبما أن نظام الرئاسة مشترك فيصعب معرفة كيفية تقسيم المهام بين الرئيسين المشتركين. وعن ذلك قالت روكن: "نحن نعمل كشخص واحد، نتقاسم المهام فيما بيننا في بداية اليوم، ويخرج كل منا ليقوم بها، ثم نتواصل مساءً لنُطلع بعضنا على ما

قمننا به". وعن انتمائها السياسي، أكدت روكن أنها تمثل المكون الكردي و"مستقلة حزبياً"، لكنها قالت إن خلفيتها تدل على أنها من حركة المجتمع الديمقراطي التي رشحتها مع الرئيس المشترك للمفوضية كممثلين عن المكون الكردي<sup>47</sup>.

في المرحلة الثانية من الانتخابات تم انتخاب أعضاء المجالس المحلية في الفيدرالية الديمقراطية لشمال سوريا وفق القانون الانتخابي لها، واعتمد القانون نظام القوائم المغلقة، حيث 60% من الممثلين يتم انتخابهم من الشعب مباشرة، و40% بالتوافق بين المكونات الإثنية والدينية والعقائدية والثقافية والإجتماعية<sup>48</sup>. في إقليم الجزيرة مثلاً كان هناك قائمتان: قائمة الأمة الديمقراطية the Democratic National Solidarity List المؤلفة من 18 حزباً من بينها حزب الإتحاد الديمقراطي PYD، وقائمة التحالف الوطني the Syrian National Alliance List التي ضمت خمسة أحزاب، بالإضافة إلى 267 مرشحاً مستقلاً<sup>49</sup>.

وفقاً للرئيسة المشتركة للمفوضية للانتخابات في إقليم الجزيرة المحامية روكن ملا ابراهيم فإن شرط قبول القائمة أن يكون 50% من أعضائها من النساء، لكن قائمة التحالف الوطني في إقليم الجزيرة مثلاً عجزت عن تحقيق الشرط وتم قبولها بالرغم من ذلك. إلا أن روكن أكدت بأنهم سيحرصون على أن تتحقق النسبة لاحقاً بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات في كانون الأول 2017<sup>50</sup>. (كما عجزت قائمة حزب الوحدة الديمقراطي وقائمة التحالف الوطني السوري في عفرين عن تحقيق نسبة الخمسين بالمئة من المرشحات النساء، فمعظم الأحزاب السياسية لا يوجد فيها نسبة عالية من النساء).

وانتهت انتخابات المجالس المحلية بفوز قائمة الأمة الديمقراطية the Democratic National Solidarity List في الأقاليم الثلاثة، أما نسبة الـ40% التي لا تُنتخب مباشرة فقد حدّدتها القائمة الفائزة، أي قائمة الأمة الديمقراطية التي يسيطر عليها حزب الإتحاد الديمقراطي. وفي إقليم عفرين حصلت قائمة "الأمة الديمقراطية" المؤلفة من حزب الإتحاد الديمقراطي PYD وحزب آخر حديث التشكل، على 1056 مقعداً، وقائمة "حزب الوحدة الديمقراطي" المؤلفة من حزب واحد على 72 مقعداً، فيما حصلت "قائمة التحالف الديمقراطي السوري" المؤلفة من حزين على ثمانية مقاعد، والمرشحون المستقلون على 40 مقعداً. علماً أن حزب الوحدة الديمقراطي من أقدم الأحزاب في عفرين ويتمتع بقاعدة شعبية لا تقل عن حزب الإتحاد الديمقراطي<sup>51</sup> PYD.

الرئيسة المشتركة لمجلس العدالة الإجتماعية في إقليم الجزيرة<sup>52</sup>، المحامية آينور زيد باشا، في الأربعينيات من عمرها غير متزوجة وتعيش مع أهلها، وقد عملت كمحامية لدى الحكومة السورية ولديها خبرة 17 عاماً في المحاماة، أوضحت بأنها تأتي من عائلة متحررة، ولم تحصل تغييرات كبيرة في حياتها من هذه الناحية. أما من الناحية المهنية فعندما كانت تعمل في القضاء السوري كانت المناصب المهمة كمنصب القاضي مثلاً حكرت على أعضاء حزب البعث الإشتراكي الحاكم في سوريا، أما الآن فهي رئيسة مشتركة لمجلس العدالة الإجتماعية.

وعن خلفيتها السياسية قالت آينور: "أنا غير منتمية حزبياً، فالعاملين في القضاء يجب أن يكونوا مستقلين، لكنني من عوائل الشهداء لأن أختي كانت مقاتلة في صفوف حزب العمال الكردستاني واستشهدت في تركيا في عام 2007"<sup>53</sup>.

وتتمتع عوائل شهداء حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة بنفوذ كبير في إدارة الحكم الذاتي، وتوجد هيئة خاصة بهم تسمى هيئة الشهداء والمحاربين القدامى، ويعمل عدد من منتقدي إدارة الحكم الذاتي على تشبيهها بالنظام السوري لناحية تخصيصها مميزات وظيفية ومنح تعليمية لعوائل الشهداء<sup>54</sup>.

وبالمقارنة بين النظرية والممارسة في مشروع فيدرالية الشمال المعلن ذاتياً، والذي يدعي تطبيق مبدأ الديمقراطية الشعبية grass-root democracy من الأسفل للأعلى، نرى أن هذا المشروع لم يبدأ من القاعدة الشعبية وإنما من الأعلى من خلال محاولة تطبيق رؤية قائد حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان عبر حزب الإتحاد الديمقراطي وجناحه العسكري المتمثل بوحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة والمنظمات المرتبطة به.

وبالرغم من وجود نسبة عالية للنساء في مشروع فيدرالية الشمال، إلا أن نسبة الـ40% المنصوص عليها في مسودة العقد الاجتماعي لإدارة الحكم الذاتي، والتي ارتفعت إلى نسبة الـ50% عند الإعلان عن مشروع الفيدرالية، غير محققة في كثير من الأحيان لأسباب مختلفة، منها عدم وجود تمثيل نسائي لدى الأحزاب المشاركة في مشروع الفيدرالية من غير حزب الاتحاد الديمقراطي، وعدم رغبة شريحة من النساء في المشاركة لأسباب اجتماعية، بالإضافة إلى وجود شريحة من النساء اللواتي لا يتفقن سياسياً مع مشروع الفيدرالية وامتنعن عن المشاركة فيه، بالإضافة إلى عدم توفر نساء من أصحاب الخبرات.

ونظراً للغموض في آلية اتخاذ القرار، يصعب معرفة إن كانت النساء اللواتي يشغلن مراكز حساسة هنّ صاحبات القرار الفعلي، إذ بحسب مقابلات مع موظفات في الإدارة، ووفقاً لخبراء وصحفيين محليين وعاملين في مؤسسات المجتمع المدني في مناطق سيطرة حزب الإتحاد الديمقراطي، فإنّ الأشخاص المقربين من حزب الإتحاد الديمقراطي خصوصاً أولئك الذين يتمتعون بخلفية عسكرية ضمن صفوف حزب العمال الكردستاني<sup>55</sup>، أو من عوائل شهداء الحزب نفسه يتمتعون بنفوذ واسع في مؤسسات الإدارة.

وفي هذا السياق فإنّ العديد من المبادرات النسائية والأكاديميات والتعاونيات تقوم بها منظمات مقربة من حزب الإتحاد الديمقراطي، كونها تتمتع بحرية أوسع، في حين تعاني المنظمات الأخرى من قيود على عملها. وقد اشتكت العديد من العاملات في المنظمات المحلية المسجّلة لدى إدارة الحكم الذاتي من حاجتهن للحصول على موافقات من أجل أي نشاط يقمن به، وأن الإدارة ترسل مراقبين للفعاليات التي ينقذنها، ولا تصغي إليهن في حال كان لديهن اقتراح لتغييرات في آلية عمل الإدارة<sup>56</sup>.

## 2 تمكين النساء على الساحة العسكرية:

تميّز مشروع إدارة الحكم الذاتي في روجافا بمشاركة واسعة وغير مسبقة للنساء في المجال العسكري والأمني، وهو ما لم يكن بالأمر المألوف في تلك المناطق. وإذا كان انضمام النساء الكرديات السوريات للقتال في صفوف حزب العمال الكردستاني ليس بجديد بل بدأ منذ التسعينيات، لكن البيئة الاجتماعية في المناطق ذات الغالبية الكردية كانت أقل تقبلاً لفكرة انضمام النساء إلى العمل العسكري، وهو ما تغيّر بشكل نسبي مع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية ومحاولته السيطرة على تلك المناطق.

ففي نيسان 2013 تشكّلت أولى وحدات حماية المرأة YPJ<sup>57</sup> في كل من عفرين والجزيرة، ومن ثم في كوباني (عين العرب)، لتكون إلى جانب قوات حماية الشعب YPG الجناح العسكري لحزب الإتحاد الديمقراطي.

وبعد فترة من تشكّلها تصدّرت هذه الوحدات العناوين الرئيسية في الوسائل الإعلامية خلال مشاركتها في معركة تحرير مدينة كوباني<sup>58</sup> من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في أواخر 2014 وأوائل 2015. وقد صوّرت معظم وسائل الإعلام الغربية أولئك النساء كبطلات أسطوريات جميلات تحاربن في وجه خصومهن الظلاميين الذين يمثلون النقيض<sup>59</sup>. حتى أن نساءً من مناطق مختلفة من العالم بدأت بالانضمام إلى صفوف وحدات حماية المرأة<sup>60</sup> YPJ، هذا إلى جانب مشاركة النساء في قوات الأسايش (الشرطة) أيضاً.

### 2.1 وجود المرأة في الساحة العسكرية:

شاركت النساء الكرديات في القتال في صفوف حزب العمال الكردستاني من أجل التحرر القومي لسنوات، وبالرغم من تضحياتهن إلا أنهن وجدن أنفسهن في كثير من الأحيان مهمّشات داخل صفوف الحركة. وقد عمدت الحركة إلى مراجعة هذه التجارب لكي يصبح مفهوم تحرر المرأة عنصراً أساسياً في رؤية حزب العمال الكردستاني للتحرر الاجتماعي<sup>61</sup>. وفي عام 1998 أعلن أوجلان عن إيديولوجية تحرّر المرأة في حركته، التي تمحورت حول خمس مبادئ رئيسية:

- حب الوطن، ورفض النفور والإستعمار والانصهار المفروض على المرأة، لأنه من أجل تحقيق حرية المرأة هناك حاجة لأرض متحررة.
- الاستقلال الفكري (على النساء اتخاذ قراراتهن بأنفسهن وليس وفقاً للهيكل المسيطرة).
- التنظيم الخاص بالمرأة وأهميته (لأنه من خلاله يمكنها التغلب على الأبوية).
- الصراع من أجل التغيير (ليس بفرض المطالب على المضطهد فقط، وإنما باتخاذ الحقوق عبر الصراع وخلق البدائل).
- الجمالية والأخلاق (ليس على النساء الالتزام بمعايير الجمال المفروضة من قبل المجتمع والرجل).

وقد تم تطوير قوات الدفاع المشروع، حيث تعمل النساء على تطوير القوة الذاتية بهدف حماية النساء من كل أنواع الهجوم الذي يشنه النظام الرجعي الذكوري<sup>62</sup>.

وخلال العام نفسه الذي اعتقل فيه أوجلان، تم تأسيس حزب المرأة العاملة الكردستانية PJKK<sup>63</sup>، كما تأسست لاحقاً وحدات المرأة الحرّة ستار لتطوير حق الدفاع الذاتي. بعدها تم تطوير نظريات جديدة من ضمنها "نظرية الورد" theory of the rose التي تقول بأن النساء قد "تبدون ضعيفات لكن لديهن أشواكاً لحماية أنفسهن". وفي عام 2003 دعا الحزب إلى مجتمع نموذجي إيكولوجي ديمقراطي على أساس تحرير المرأة. وفي عام 2005 تأسست منظومة المجتمع الكردستاني التي تشكل المظلة التي ينضوي تحتها حزب العمال الكردستاني (في تركيا) وحزب الاتحاد الديمقراطي (في سوريا) وحزب الحل الديمقراطي الكردستاني (في العراق) وحزب الحياة الحرة الكردستاني (في إيران)، لتنفيذ الرؤية السياسية للقائد عبد الله أوجلان في بناء نظام كونفدرالي ديمقراطي. وتُعدّ تجربة مشروع روجافا في سوريا هي التجربة الأولى في التطبيق العملي لهذه الرؤية<sup>64</sup>.

وأوضحت السيدة هدية يوسف الرئيسة المشتركة للمجلس التأسيسي لفيدرالية الشمال المعلنة ذاتياً أن وجود المرأة في الساحة العسكرية ضروري لتمكين المرأة في المجتمع، وقالت إن "وجود المرأة في الساحة العسكرية له معنى كبير جداً من الناحية الإيديولوجية، ويعني أن المرأة بإمكانها أن تدافع عن وطنها وبلدها ومجتمعها، وأنها ليست بالمكّون الضعيف الذي لا يحق له المشاركة في الدفاع عن بلده ومجمعه، بل على العكس لديها الطاقة الأكبر للمشاركة في المعارك وفي المجتمع".

وعن تأثير هذه المشاركة، رأت هدية يوسف أن في ذلك "إثبات وجود للمرأة، أي أنها في الوقت نفسه تستطيع أن تدير، وأن تنظّم وتدرّب وتُحارب. لذلك هذا إثبات وجود أقوى لها، باعتبارها تشارك في جميع نواحي الحياة، وفي الوقت نفسه تشارك في الجناح العسكري والدفاع عن البلد. وهذا يشكل نقطة انطلاق للمرأة عبر مشاركتها في كل فعاليات المجتمع".<sup>65</sup>

## 2.2 وحدات حماية المرأة YPJ ووحدات حماية الشعب YPG:

في نهاية شباط تشكّلت أول كتيبة لوحدة المرأة في بلدة جنديريس في كانتون عفرين، وتلاها الإعلان عن تأسيس كتائب أخرى في مناطق أخرى من كانتونات الجزيرة وكوباني وعفرين.

وفي شهر نيسان من عام 2013 انعقد المؤتمر التأسيسي الأول لوحدة حماية المرأة YPJ<sup>66</sup>، لتكون إلى جانب قوات حماية الشعب YPG الجناح العسكري لحزب الإتحاد الديمقراطي PYD.

وتتشابه وحدات حماية المرأة YPJ مع وحدات حماية الشعب YPG من حيث الهيكلية العسكرية، مع فروقات في مصطلحات النظام الداخلي.

### 2.2.1 وحدات حماية المرأة YPJ:

تُعتبر المجموعة أصغر وحدة عسكرية في نظام التشكيلات العسكرية في وحدات حماية المرأة، وتتألف المجموعة من ثلاث إلى خمس مقاتلات، تليها الفصيلة ثم السرية، ثم الكتيبة المؤلفة من 81 إلى 135 مقاتلة. الانضمام إلى وحدات حماية المرأة YPJ طوعي، وشرط الانضمام هو بلوغ سن الرشد، إلا أن هناك حالات خاصة يتم فيها قبول فتيات ما دون سن الثامنة عشرة، ومن هذه الحالات العنف المنزلي أو التزويج القسري.<sup>67</sup>

في النظام الداخلي لوحدة حماية المرأة هناك تركيز على الدور الاجتماعي لهذه القوة في التصدي للنظم السلطوية الذكورية، وعلى نهج الدفاع الذاتي، وبأنها "تناضل من أجل سوريا حرة وديمقراطية، وهي الضامن الأساسي لتحزّر المرأة بكل فئاتها ومكوناتها".

والفصل الخامس من النظام الداخلي الذي يتضمّن خصائص هذه الوحدات، ينص على أن وحدات حماية المرأة هي "القوة الحامية لكل امرأة في غرب كردستان وسوريا"، وعلى أن "تعمل المرأة ضمن صفوف حماية الشعب على تنظيم ذاتها بشكل شبه مستقل ذاتياً، وبشكل وحدات حماية المرأة"، وأن نسبة النساء يجب أن لا تقل عن 40%.<sup>68</sup>

تتفق وجهة نظر عدد من المقاتلات في وحدات حماية المرأة في البحث الذي تقوم به إيمي أوستن هولمز، وهي أستاذة مساعدة في علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في القاهرة، مع البند الثاني عشر من العقد الاجتماعي الخاص بإدارة الحكم الذاتي في روجافا.

وينص البند الثاني عشر على أن "هذه الإدارة تشكل نموذجاً للإدارة الذاتية الديمقراطية في سوريا، وجزءاً من سوريا المستقبل التي يجب أن تتأسس على نظام اللامركزية السياسية، باعتبار أن النظام الاتحادي هو النظام السياسي الأمثل لسوريا، وتنظم العلاقة بين الإدارة والمركز على هذا الأساس".

وقد اعتبرت هولمز في بحثها أن "دافع الفتيات للانضمام للقتال لا يقتصر على الأسباب السياسية، فالعديد من النساء اللواتي قابلتهن قلن إنهن لم ينضممن للقتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية فقط، وإنما ضد الأعراف والسلوكيات الذكورية الموجودة في مجتمعهن".<sup>69</sup>

نسرین عبدالله، 37 عاماً، الناطقة الرسمية باسم وحدات حماية المرأة ومسؤولة العلاقات العامة التي انضمت لها في 2011، اعتبرت أنه "إذا بقيت المرأة محكومة بالأعراف والعادات والثقافة الاجتماعية والعشائرية والعائلية، فستبقى على وضعها الحالي. لذلك يجب أن تتمتع بحقوقها الاجتماعية والمدنية بموجب الدستور. ويجب أن تكون حقوقها محفوظة من ناحية الحماية الذاتية أيضاً، أي يجب أن تكون هناك حماية لها".

ورأت نسرین أنه لو كان هناك آلية لحماية المرأة لما تعرضت النساء لما تعرّضن له في سنجار والموصل والرقعة، حيث أصبحن سبايا تُبَعَن وتُشْرَى. وأعادت سبب ذلك إلى أن النساء لم تكن مدربات على حماية أنفسهن، وإنما تعتمدن على الرجال في العائلة من أب أو أخ أو زوج أو ابن أو على جيش البلاد، وإذا "لم يحم أحد بحماية النساء من داعش، لا الأب ولا الزوج ولا الأخ ولا جيش البلاد، لذلك من الضروري أن يكون هناك قوة حماية لهن ويجب أن تكون هذه القوة مؤثرة".

ولفتت نسرین إلى أن وجود قوات نسائية ضرورة مجتمعية أيضاً، إذ "من خلال تجربتنا في وحدات حماية المرأة بات واضحاً أنه عندما تحمي المرأة نفسها، فهي تحمي مجتمعها أيضاً، فلو لم يكن هناك نضال في سبيل تحرير التراب لما كان هناك نضال لتحرير المجتمع ونضالاً لتحرير المرأة. من خلال نضالنا حققنا كل ذلك، بالإضافة إلى أننا نريد أن يكون هناك نظام ديمقراطي تعددي تكون فيه حقوق جميع فئات المجتمع محفوظة، ومن ضمنهم النساء. ونحن مقتنعون بأنه على المرأة أن تكون طليعية في جميع الساحات التي عدّتها، وألا تكون تحت رحمة الرجل".<sup>70</sup>

وقالت نسرین إنّ النساء من مختلف الإثنيات يمكنهنّ الإنضمام، على ألاّ تكنّ متزوجات. لكنها لفتت إلى أن شرط عدم الزواج لا ينطبق على الرجال، موضحةً أن تطبيق ذلك على النساء فقط مرده إلى "حالة بيولوجية لدى المرأة، فهي إنّ تزوّجت وأصبحت حاملاً، فكيف ستأتي؟ فهل هناك من امرأة في مجتمعنا ستقوم بالزواج ولن تنجب الأطفال؟ هل هذا معقول؟"<sup>71</sup>

نسرین أشارت إلى أن إحدى السلوكيات التي تؤدي إلى الطرد من وحدات حماية المرأة هي "الأعمال اللاأخلاقية من علاقات عاطفية وجنسية"، معتبرة أن "سبب تقبل المجتمع لوحدة حماية المرأة يعود إلى أنها حمت أخلاق المرأة وسلوكياتها، ولكونها قوة تتمتع بتنشئة عالية جداً، ومثال على ذلك أن تنظيم داعش القذر جداً لم يتحدث بالسوء عن أخلاق وحدات حماية المرأة... فالمجتمع يحترمنا كثيراً بسبب أخلاقنا وتربيتنا"، هناك سلوكيات لا يتقبلها المجتمع".

## 2.2.2 وحدات حماية الشعب YPG:

يعتبر الفريق أصغر وحدة عسكرية في نظام التشكيلات العسكرية في وحدات حماية الشعب، ويتألف الفريق من ثلاثة إلى خمسة مقاتلين، يليه الطاقم، ثم السرية، فالكتيبة المؤلفة من 54 إلى 90 مقاتلاً.

الإنضمام إلى وحدات حماية الشعب YPG طوعي وفق نظامها الداخلي، الذي ينص على أن "جميع المواطنين السوريين الذين أتموا الـ18 سنة وقبلوا بقيم ومبادئ YPG بعد زيارة التجنيد والتدريب العسكري والفكري، وبعد تأدية القسم، يستطيعون الانضمام إلى الوحدات"<sup>72</sup>.

تهدف كل من وحدات حماية الشعب YPG ووحدات حماية المرأة YPJ إلى بناء مجتمع ديمقراطي بيئي متحرّز جنسياً، إلا أنّ النظام الداخلي لوحدة حماية المرأة يركّز على دور هذه القوات في التصدي للأنظمة السلطوية الذكورية في المجتمع. كما يصف النظام الداخلي لوحدة حماية الشعب ووحدات حماية المرأة بأنها "القوة التي تحمي النساء في غربي كردستان"<sup>73</sup>.

لكنّ حياة - اسم مستعار لسيدة كردية من ريف الجزيرة فضّلت عدم ذكر اسمها الحقيقي- انتقدت مشاركة شباب وشابات من قريتها في القتال في صفوف وحدات حماية الشعب YPG ووحدات حماية المرأة YPJ، واعتبرت أن "هذه الحرب هي من أجل النفط. لقد خسرتنا كل هذه الأرواح في سبيل النفط. ابن قريتنا شاب جميل كان من بين القتلى. ذهبنا إلى المقبرة يوم الجمعة وكانت صورهم جميعاً هناك. شباب وشابات جميلون ماتوا من أجل النفط، لماذا يحاربون؟ الكثيرون انضموا بسبب الفقر، فقاموا بالسرقة ونهبوا بيوت الناس وأحضروا أشياء معهم ونقوداً أثناء مشاركتهم في المعارك، هم يدخلون إلى بيوت الناس المسكينة التي تهرب. لم يتركوا باب منزل في مكانه. ذهبوا ليقاتلوا من هنا إلى محيط حلب إلى منبج وأحضروا معهم برادات وتلفزيونات ومعدات المنازل الجيدة، في حين لا يعود بعضهم أبداً"<sup>74</sup>.

وفقاً لصحفيين وناشطين وسكان محليين من الجزيرة وعفرين ومنبج، فإنّه يتم إرسال قاصرين وقاصرات إلى جبهات القتال في حال رغبوا بذلك. الناشط أحمد محمد من منبج المقيم حالياً في تركيا، قال إن "فتيات هربن من بيوتهن وذهبن إلى هناك. فئاتان كانتا في حارتنا في منبج، هربتا من أهلها وتركتا الحرق في قلبي والديتهما. نعم فتيات في مقتبل العمر، ومراهقات، خرجن من بيوتهن وذهبن إلى قوات سوريا الديمقراطية. طبعاً قوات سوريا الديمقراطية يقومون بدراسة عنهن قبل قبولهن، لكن ليس بالدرجة التي يتحدثون عنها، لأنه بمجرد انضمام أحد إليهم يأخذونه على الفور. إحدى الفتيات انقطعت أخبارها عن أهلها، وعندما ذهبوا إلى قوات سوريا الديمقراطية ليسألوا عنها كان الجواب أنها ليست هنا، ثم وصلت للقرية أخبار أنّها قُتلت في الرقة، لكن لا شيء مؤكداً".

لكنّ نسرین عبد الله نفت وجود قاصرات، وقالت إن "هذه التقارير عارية من الصحة، فلدينا مركز للأشبال شكّناه بالإتفاق مع منظمة نداء جنيف، واللواتي أعمارهن تحت 18 عامًا يقين في هذه المخيمات، ويتلقين تدريباً فكرياً وبدنياً لتنمية مواهبهن، وعند بلوغهن الثامنة عشرة يعود القرار لهن، فإن رغبتن الذهاب إلى العمل في المجال المجتمعي يمكنهن ذلك، وإن رغبتن بالعودة إلى بيوتهن يمكنهن ذلك، وإن رغبتن بالإنضمام إلى وحدات حماية المرأة ووحدات حماية الشعب فيمكنهن ذلك أيضاً. فالقرار يعود لهن بكل حرية".

وعند سؤالها عن وجود تدريبات عسكرية لهن، أجابت "عند بلوغهن السادسة عشرة أو السابعة عشرة لديهن برنامج يقوم فيه الرفاق بتعليمهن على السلاح وكيفية الدفاع عن أنفسهن، فنحن في مناطق قتال وبذلك يمكنهن حماية أنفسهن إن حصل أي شيء".<sup>75</sup>

### 2.3 قوات الأسايش Asayish police and security forces

تأسست قوات الأسايش في شهر تموز، 2013 لتقوم بمهمة قوات الشرطة والأمن التي تسعى لملء الفراغ الأمني الذي خلفه سحب النظام السوري لقواته من مناطق إدارة الحكم الذاتي.<sup>76</sup>

ولقوات الأسايش مؤسسات عدة تابعة لها، منها: وحدات المهام الخاصة (H.A.T) Anti-terror Forces Command، مديرية الحواجز والطرق Checkpoints Administration، شعبة مكافحة الجريمة المنظمة Organized Crime Directorate، جهاز الأمن العام Intelligence Directorate، مديرية المرور Traffic Directorate، بالإضافة إلى الأكاديميات التأهيلية والتدريبية.<sup>77</sup>

في بدايات تشكيلها أعلنت الأسايش تبعتها لسلطة الهيئة الكردية العليا، لكنّها تتبع الآن لمجلس سوريا الديمقراطية وللمجلس التشريعي الخاص بإدارة الحكم الذاتي.<sup>78</sup>

تشارك النساء في قوات الأسايش العامة، كما أن هناك قوات أسايش خاصة بالنساء وهناك مراكز لأسايش المرأة. تأسس أول مركز لأسايش المرأة في مدينة القامشلي في كانتون الجزيرة في نهاية 2013، وتلاه بعد ذلك تأسيس مراكز عدة في مناطق مختلفة من إدارة الحكم الذاتي.<sup>79</sup>

النساء في قوات الأسايش تشاركن في جميع فعاليات الأسايش العامة، وتُشرفن بشكل خاص على جميع الأحداث والمشاكل المتعلقة بالمرأة<sup>80</sup>، وهذه المشاركة النسوية في قوات الشرطة والأمن لم تكن بالأمر المألوف في مناطق إدارة الحكم الذاتي كغيرها من المناطق السورية. وعن رأيها في ذلك قالت إحدى العاملات المحليات في منظمة دولية: "أشعر بالفخر والأمان عندما أرى النساء تقفن على الحواجز الأمنية في الشوارع"<sup>81</sup>.

زينب، إحدى اللواتي انضممن إلى قوات الأسايش Asayish police and security forces، تبلغ من العمر 27 عامًا، عربية من منبج وتزوجت من مدرس لغة عربية في فترة سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على المدينة، ولديها طفلان (ثلاثة سنوات ونصف، وسنة). وقعت بينها وبين زوجها مشاكل أدت إلى انفصالها عن زوجها وطفليها، وقد شرحت ما حصل معها قائلة: "أخذ أولادي وعبر بهم إلى خارج البلاد، كان عمر ابني الصغير 15 يوماً حينها، وهذا كان السبب الأساسي لانضمامي لقوى الأمن الداخلي. كنت أول امرأة تنضم للأسايش في منبج".

تعيش زينب الآن مع والديها وأختيها (17 و20 عامًا)، الأولى تعمل في أسايش (شرطة) المرور، والثانية في جهاز الأمن العام. هم عائلة تتألف من سبع بنات وأخ يدرس في الخارج والوالد عامل. زينب أوضحت أنها انضمت للأسايش للدفاع عن حقوق المرأة

كونها تعرّضت للظلم بعد طلاقها من زوجها، والسبب الآخر تأييدها لأفكار الآبوجية (فكر عبد الله أوجلان)، وقد واجهت صعوبات في تقبّل عملها في البداية بسبب طبيعة المجتمع العشائرية.

تركت زينب تعليمها في المرحلة الإعدادية، ولم تعمل في حياتها قبل انضمامها إلى قوى الأسايش: "كنت أحسن أنّي امرأة مضطهدة، أما الآن فهناك حرية الرأي والفكر للمرأة، وهو شعور جميل أن أنفق على نفسي مثلاً. قبل كنت آخذ مصروفي من والدي ولم يكن يكفي، أما الآن فيمكنني أن أصرف على نفسي وعلى أهلي. بصراحة هو شعور لا يوصف أن آخذ راتبي من جهدي ولا أطلب المال من أحد آخر".

تعمل زينب في مكتب مكافحة الجريمة المنظمة في منبج، الذي يعمل فيه وفقاً لثلاث نساء وثلاثون رجلاً. خضعت لتدريب عسكري مدته شهر عند انضمامها لقوات الأسايش، ولعدة دورات اختصاصية عند انضمامها لشعبة مكافحة الجريمة المنظمة. زينب ذكرت أنها تعمل على الجرائم المتعلقة بالنساء، فمثلاً إذا حصلت جريمة قُتلت فيها امرأة يجب أن تكون النساء موجودات. وفي جرائم الدعارة مثلاً تكون النساء موجودات ولا يذهب فريق الأسايش من الذكور. زينب أكدت أن عملها يحتاج إلى "جرأة"، فمثلاً "إن حصلت جريمة قتل قد يتطلّب الأمر فتح القبور وتشريحها بمساعدة الطبيب، وهو أمر ليس بإمكان أيّ كان القيام به".

وأشارت زينب إلى أن وظيفتها حالياً إدارية، لكنها مستعدة للانضمام للقتال، معبرة عن فخرها بذلك: "كما تحررنا من الظلم يجب أن نحرر الشعوب الباقية من ظلم داعش والإرهاب"، ورأت أن مشاركة النساء في الخطوط الأمامية في القتال خطوة مهمة "لأن المرأة لديها صبر أكثر من الرجل ولديها دقة أكثر في التصويب".<sup>82</sup>

#### 2.4 الأعمال القتالية:

بحسب نسرين عبد الله، فإن وحدات حماية المرأة لم تنفصل نهائياً عن وحدات حماية الشعب، فهم منظّمون كقوة مستقلة تتخذ القرارات الخاصة بقواتها النسائية، ولها مجلس عسكري ومجلس رئاسي عسكري، وتتبع نظاماً هرمياً. إلا أن هناك أموراً مشتركة في الآلية التنظيمية التي تسير بها القوتان العسكريتان، ف"عند بدء معركة الرقة، نحن اتخذنا قراراً ببدء الحملة، وتم عقد اجتماع للرئاسة المشتركة بحضور الرفيقات والرفاق، وكان القرار بأن تقوم رفيقة من النساء ورفيق من الرجال بإدارة هذه المعركة. وكان هناك قوتان بقيادة ضابطين، أحدهما من النساء والآخر من الرجال، وكانت الحملتان تسيران في الوقت نفسه"، قالت نسرين، مضيفة: "هذا النظام مفعّل في جميع القرارات، وليس في بعضها فقط. نحن كنساء مرتبطات بهذا النظام بهذا الشكل، لأننا نرى ذلك فيه، ولو وجدنا أن هناك ذهنية ذكورية في وحدات حماية الشعب وأنّ هناك إضعافاً وتصغيراً لإرادتنا، لَمَا قبلنا بذلك ولما عملنا معهم".<sup>83</sup>

وفقاً لنسرين عبدالله فإن عدد قوات سوريا الديمقراطية Syrian Democratic Forces SDF التقريبي أكثر من 60 ألف مقاتل ومقاتلة، من ضمنهم 30 ألف من وحدات حماية الشعب YPG ووحدات حماية المرأة YPJ، ونسبة وحدات حماية المرأة هي 45%.<sup>84</sup>

في بداية إعلان تشكيل الإدارة في كل من الجزيرة وعين العرب (كوباني) وعفرين كانت الكانتونات غير متصلة مع بعضها، وكانت معركة السيطرة على تل أبيض ذات أهمية كبيرة لوصول المناطق ببعضها. وفقاً لإيمي أوستن هولمز فإن خمسة من أصل سبعة من القيادات على خط الجبهة آنذاك كنّ من النساء.<sup>85</sup>

وعن المهام التي تتولاها النساء، لفتت نسرين إلى أنّ المقاتلات ذات الخبرة تقمن بتدريب مقاتلين جدد، كما أنّه "في الحرب على الإرهاب هناك الكثير من المداهمات، وإذا ما كان هناك مداهمة على قرية فيها نساء يتم إرسال عدد أكبر من النساء مراعاة لعادات المجتمع، لكي تقوم المقاتلات بتفتيش النساء والبيوت، ولكي لا تشعرن بالإهانة في حال فتشهنّ رجل. كما أن مشاركة

النساء مهمة عند وجود الأطفال". وأضافت نسرين: "الأطفال لا يخافون من النساء حتى لو كان هناك سلاح معهنّ في مثل هكذا مهمات".

ومع ذلك فإنّ هذه الوحدات لم تستطع الخروج فعلياً من دائرة القومية الكردية، إذ بالرغم من وجود عدد من النساء العربيات في صفوف وحدات حماية المرأة، إلا أنّ أسماء نساء عربيات لم تبرز كقياديات. وعلى الرغم من إصرار وحدات حماية المرأة على أنهنّ يقاتلنّ من أجل النساء بشكل عام لا المرأة الكردية فقط، إلا أن هذه القوات يُنظر إليها كقوات ذات طابع كردي مرتبط بحزب العمال الكردستاني.

في معركة تحرير الرقة مثلاً أدى رفع صور قائد حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان إلى انتقادات واسعة من أهالي المدينة. نسرين عبد الله علّقت على الأمر بالقول: "القائد عبد الله أوجلان هو قائد كردي، ونحن كنساء كورديات وكشعب روجافا مخلصون لشخصية مثله، ليس فقط لأوجلان وحسب، إنّما لو حدث هذا لأي قائد كردي لكنّا رفعنا صورته، لأننا نساند شعبنا ونساند قادة شعبنا، ونحن كوحدات حماية المرأة مدينون للمرشد عبد الله أوجلان، ولولا فلسفته لما وصلت النساء إلى هذا المستوى .... لذلك نحن كوحدات حماية المرأة وجدنا أنه من حقنا أن نسلط الضوء على أنّه في السجن، ومنذ أكثر من عامين لا يسمحون لمحامٍ أن يقابله ولا لعائلته أن تقابله، وعلى كل كردي مخلص أن يقرر إن لم تحلّ قضيته ولم يتم تحريره، فهي مسألة لا بد منها لكل كردي، وبمثابة ناموس للكردي"، معتبرة أن "أي شعب لديه ذرة من الإنسانية عليه التضامن مع قضية أوجلان".<sup>86</sup>

#### 2.4.1 بعد انتهاء الأعمال القتالية

من الصعب التنبؤ بمستقبل النساء المقاتلات بعد انتهاء الأعمال القتالية. هل كانت مشاركتهن في الأعمال القتالية حالة طارئة نتيجة خطر تنظيم الدولة الإسلامية، أم جزءاً من ثقافة المجتمع؟ نسرين ردت على ذلك بالقول: "أنا جاهزة للقيام بأي عمل أعرف أنه سيخدم شعبي وبلدي، حتى لو كان في تنظيف الشوارع، فهذا شرف لي"، وتابعت: "نحن نقوم بتلبية حاجات شعبنا، فإذا كانت حاجتهم في بقائنا في المجال العسكري سنبقى، وإن كان هناك حاجة للعمل السياسي سننتقل للعمل السياسي، وإذا كانت الحاجة لنا في العمل المجتمعي سنقوم به، أو حتى لو كان لدينا مهام في المجالات الفنية والثقافية سنقوم بها، فنحن قوة شعبية ولسنا قوة نظام، أينما قالوا لنا كفاءتكم هنا سنعمل هنا".

### 3 النسيج الإجتماعي

يستند مفهوم عبد الله أوجلان في تحرر المرأة إلى أساطير الآلهة الأم في العصر الحجري الحديث "النيولوثيك" Neolithic. ويزعم بأن التصور الذكوري هيمن بعد ذلك بسبب صعود المجتمع الطبقي وصعود الدولة والدين، وصولاً إلى الأنظمة العالمية بمراحلها المتقدمة والمتمثلة بالنظام الرأسمالي.

وفقاً لأوجلان فإن جذور القمع ضد النساء تعود إلى العقلية الذكورية التي تنتقل عبر الأجيال، ويرى أن هذه الأفكار تنتقل عبر الأسرة - خصوصاً عبر فكرة ربط شرف الرجل بجسد المرأة. وتتقاطع أفكار أوجلان في التحرر الوطني الكردي مع أفكار تحرير المرأة، ويرى أنه في العصر الحجري الحديث لم تكن النساء متحررات فحسب، بل إن الأكراد ككل كانوا شعباً يعيش بسلام ويحبون الحرية، لكن صعود الدولة والدين أدى إلى نبذهم لهويتهم الصحيحة.<sup>87</sup>

ويبدو أن ديباجة مسودة العقد الإجتماعي لفيدرالية روجافا - شمال سوريا، وهيئة حرية المرأة التي هي بمثابة وزارة المرأة، تستند إلى رؤية عبد الله أوجلان حيث جاء فيها: "يعتمد النظام الفيدرالي الديمقراطي لروجافا - شمال سوريا في هذا العقد على ثقافة الآلهة الأم، وعلى التراث الإنساني والأخلاقي للرسول والأنبياء والفلاسفة والحكماء الباحثين عن الحقيقة والعدالة والمساواة، وعلى الإرث والغنى الثقافي لحضارة سوريا وكردستان وبين نهري، وبالإرادة الحرة لجميع مكونات روجافا - شمال سوريا، ووفق مبادئ الأمة الديمقراطية تم التوافق على هذا العقد".<sup>88</sup>

وينص تعريف هيئة حرية المرأة المذكور في المادة 69 من مسودة العقد ذاته بأن الهيئة:

- تقوم بدورها الريادي في تعميم ديمقراطية المجتمع، وتناضل بشكل فعال ضد الهيمنة الذكورية الجنسية وذهنيتها.
- تؤدي دوراً رئيسياً في بناء المجتمع تأسيساً على وحدة الحياة الحرة. وتسير النشاطات المعنية بتنظيم المرأة بصورة خاصة وشبه مستقلة ضمن نظام المجتمع الديمقراطي.
- تكون على تواصل مع الحركات والمنظمات النسائية الديمقراطية، ومع مجموعات ومنظمات المجتمع المدني النسوية، ومع ورشات العمل النسائية؛ وتنشط معها وتدعمها، وتتخذ قراراتها على ضوء مقترحاتها وآرائها.
- تصوغ البرامج التعليمية ومشاريع حماية المرأة وفق مبدأ التمثيل المتساوي.
- تنشط وفق المبدأ الذي يؤكد على أن تتخذ المرأة القرارات المعنية بخصوصية المرأة".<sup>89</sup>

لكن محاولات حزب الإتحاد الديمقراطي لتطبيق رؤية زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، بالإضافة لظروف الحرب، أدت إلى زعزعة النسيج الاجتماعي وحدوث خلل في وظائف المؤسسات الإجتماعية، وعلى رأسها الأسرة، حيث لم يعد للأهل سلطة على أبنائهم ولا للزوج على زوجته، وحدث تراجع في دور العائلة والعشيرة في المجتمعات العشائرية. وبرز ذلك في ثلاث مسائل أساسية: الزواج والأحوال الشخصية، والتقاليد الاجتماعية، وعمل المرأة.

#### 3.1 الأحوال الشخصية

عندما أصدرت هيئة المرأة مجموعة القوانين الخاصة بالمرأة في نهاية عام 2014، التي جاء من ضمنها تنظيم صكوك الزواج مدنياً ومنع زواج القاصرات ومنع تعدد الزوجات، لاقت هذه القوانين ردود فعل واسعة ومتباينة، فهناك من وصفها بأنها إيجابية و"تحفظ حقوق النساء"<sup>90</sup>، بينما انتقدها آخرون.

وللمفارقة، فإن سكان مناطق سيطرة حزب الإتحاد الديمقراطي يلجؤون إلى المؤسسات الحكومية السورية من أجل الحصول على الأوراق الثبوتية من معاملات زواج أو بيان عائلي وهوية شخصية وغيرها من الأوراق، وهذا يؤدي إلى معوقات أمام تطبيق هذه القوانين. فمثلاً تعدد الزوجات ممنوع في قوانين إدارة الحكم الذاتي ويترتب عليه غرامة مالية وعقوبة السجن والتفريق بين الزوجين، لكن قانون الدولة السورية يسمح به للمسلمين ولن تتمكن إدارة الحكم الذاتية من معرفة الزواج الثاني أو الثالث إن لم يبلغ أحد عنه.

الإشكالية الأخرى هي أنّ المرأة نفسها قد تصبح ضحية هذه القوانين، ففي البيئة الإجتماعية في مناطق إدارة الحكم الذاتي وفي سوريا بشكل عام تعيش الفتاة في بيت أهلها، وتنتقل منه إلى بيت زوجها عند الزواج. وفي حالة الطلاق تعود إلى بيت أهلها وتعالى المرأة المطلقة من نظرة سلبية في المجتمع، وبحال لم يكن لديها عمل تقوم به يكون الأمر أسوأ. هدية يوسف الرئيسة المشتركة للمجلس التأسيسي لفيدرالية الشمال، علقت على ذلك بالقول إن "القانون لا يحمي المغفلين"<sup>91</sup>، وإن "اللوم يقع على الزوج الذي لم يفكر بمصير عائلته"، في حين قالت نوبهار مصطفى من مؤتمر ستار بأن "من لا تعجبه هذه القوانين له الحرية في مغادرة مناطقنا"<sup>92</sup>.

لكن هدى العلي من هيئة المرأة في إقليم الجزيرة اعترفت بوجود إشكاليات في هذه القوانين يعملون على تجاوزها، وقالت: "هناك القليل من العوائق خاصة في قانون تعدد الزوجات، وهي مدار بحث بين المحاكم والمنظمات المعنية بالمرأة حول آلية التطبيق، وبما أن الزواج الثاني ممنوع يتم تطبيق الزوجة الثانية وفرض عقوبة على الزوج والزوجة دون أن يكون لها أي حقوق، وهذا البند عليه بعض العوائق خصوصاً إذا كانت هناك الزوجة الثانية حامل، إضافة لطبيعة مجتمعنا الإسلامي الذي يحلل للزوج الزواج بأربعة".

كما شرحت آينور الرئيسة المشتركة لمجلس العدالة الإجتماعية سبب الإشكالية بأنّ "هناك خلطاً بين قانون المرأة والمبادئ الأساسية التي هي بمثابة حقوق للمرأة، وعلى المجتمع والمرأة معرفتها لكي تتم حماية هذه الحقوق والمطالبة بها. ومن يقوم بخرق هذه المبادئ يعاقب، لكن هناك إشكالية في التطبيق لأنها غير موسعة. لذلك فإن مجلس العدالة الإجتماعية وهيئة المرأة ومؤتمر ستار يدرسون قانوناً بشأن الزواج، يشمل تعريف الزواج والطلاق وفي أي حالات يتم. فليس كل امرأة تود الطلاق يمكنها ذلك، وليس بإمكان الرجل تطبيق زوجته في أي لحظة يريد، وكذلك الحضانة سنضع لها قانوناً خاصاً بها"<sup>93</sup>.

"تختلف آلية تطبيق القوانين من منطقة إلى أخرى ومن حالة إلى أخرى، مثال عن ذلك هو تطبيق قانون منع تعدد الزوجات"، بحسب ما قالت السيدة كفايت من جمعية روشن للنساء الكرديات في عفرين، مشيرة إلى تدخل جمعيتها في مشاكل عدة من هذا النوع، وإحداها في حالة رجل في الستينات من عمره أراد الزواج بأخرى لأن زوجته مصابة بمرض السكري وهي مُقعّدة منذ سبع سنوات ولا يمكنها الحركة دون مساعدة: "هي عاجزة عن خدمة نفسها وخدمة زوجها ولا يمكنها القيام بواجباتها في المنزل، وهذه العائلة بحاجة لأحد يخدمها، ونحن في مجتمعنا لا يمكننا جلب خادمت أو شيء من هذا القبيل، ولا يوجد وقت لدى أحد ليأتي ويساعدها"، ولفتت كفايت إلى طبيعة المجتمع والعلاقة بين الرجل والمرأة في مؤسسة الأسرة وقالت: "الرجل الشرقي الذي كبر في هذا المجتمع وترعرع فيه يعرف واجباته كرجل بأن عليه أن يعمل ويخدم خارج المنزل، فإما أن يكون لديه أملاك سواء كان فلاحاً أو مزارعاً، أو يكون صناعياً، ومهمته هي تأمين لقمة العيش لعائلته التي تحتاج لمن يرعاها، لذلك تدخلنا كجمعية في حالته".

ورأت كفايت أن تعدد الزوجات في مثل هذه الحالة هو إيجابي "فعندما يقوم رجل في مثل حالته بالزواج من امرأة أخرى، فهو سيتزوج من امرأة كبيرة في العمر لم تتزوج بعد، وبالتالي فقد تم حل ثلاث مشاكل عملياً: أي أن الرجل سيرتاح من أمور بيته والمرأة المريضة ستحظى بمن يقوم بخدمتها والزوجة الجديدة سيصبح لها كيان وبيت وأسرّة. ولكنهم في إدارة الحكم الذاتي يعترضون على تعدد الزوجات ويقولون بأن هناك قانوناً لا يجوز خرقه".

وعن تدخلهم في هذه المشكلة، قالت كفايت: "ذهبنا برفقة الرجل وزوجته المريضة التي ترغب بتزويج زوجها وأولاده المتزوجين إلى هيئة المرأة، وقد اعترضوا في البداية. ولكن بعد شهرين أو ثلاثة تزوج الرجل، وقاموا في إدارة الحكم الذاتي بغض النظر بصراحة، ولم يطبقوا عليه القوانين التي طبقوها على غيره".

واعتبرت كفايت أن قانون منع تعدد الزوجات صارم، ويجب بالتالي ادخال استثناءات إليه: "هم يعارضون تعدد الزوجات، لكن أحياناً هناك رجال لم يزرُقوا بأطفال، والرجل بلا ثمرة لا قيمة له ولحياته بلا أولاد وأحفاد، وخاصة إذا كان لدى زوجته مشاكل كاستئصال رحمها مثلاً، أو ليس لديها مبيض ولا يمكنها الإنجاب".<sup>94</sup>

وحول كل هذه المواضيع تعقد مؤسسات الإدارة جلسات نقاشية مع منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في المجتمع. وقد أشارت السيدة كفايت من جمعية روشن بدرخان النسائية إلى أنهم حضروا جلسات نقاشية عدة عن قوانين المرأة وحاولوا إيصال صوتهم، إلا أنهم لم يلقوا تجاوباً: "لقد حاولنا إيصال صوتنا لهم في عدد من الجلسات النقاشية، وأخبرناهم بأن هذه القوانين لا يجب أن تكون صارمة مثل القوانين العسكرية، لكنهم الآن مشغولون ببناء الفيدرالية وهناك مستجدات أهم".

عددٌ من منتقدي إدارة الحكم الذاتي تحدثوا عن تناقض في المعايير التي تضعها الإدارة من أجل حماية حقوق المرأة، ففي الوقت الذي تمنع فيه زواج القاصرات بحجة حمايتهن، فهي تشجع على انضمامهن للقتال<sup>95</sup>، في حين يقول مسؤولون من الإدارة بأنهم يقومون بحماية الأطفال من أهلهم. لكن السيدة هدية يوسف الرئيسة المشتركة للمجلس التأسيسي لفيدرالية الشمال المعلنة ذاتياً نفت ذلك: "ليس صحيحاً. هذا كذب. فانضمام النساء هو انضمام طوعي وليس ضمن نظام التجنيد، لكن عند رغبتهن وقرارهن يمكنهن الانضمام... غالبية الموجودات في وحدات حماية المرأة هن حالات طوعية، وفي قوانيننا العسكرية يجب أن يكنّ فوق 18 سنة". وتابعت: "هناك حالات تهرب فيها فتيات صغيرات من أسرهن، أو حالات ترغب فيها بعض الأسر بتزويج بناتهن اللواتي بعمر 14 مثلاً، فما الذي ستفعله الفتاة فيما هم يصرون على تزويجها بهذا العمر؟ بعض من هؤلاء الفتيات يهربن من أسرهن ويلجأن لتنظيم المرأة لعدم رغبتهن بالزواج، أي أن هذه الحالات موجودة ولكنها استثنائية. واللواتي أعمارهن 14 سنة لسنّ بعمر الإنضمام لفعالية عسكرية فهذا ممنوع، بل هناك تنظيم شبابي وتنظيمات ثقافية، كما توجد أماكن تربية للأشبال أو للشابات للفتيات، حيث نحن نعمل على تثقيفهن وتدريبهن وتأمين جو يناسب أعمارهن. ندرّبهن على الثقافة واللغة حتى إذا تراجعت العائلة عن قرارها واقتنعت البنات بأنهم لن يزوّجوها تعود لأهلها، فبعضهن يبقى سنة وبعضهن أشهراً، وهناك من تفضّل البقاء ولا ترغبن بالعودة، وعند اكتمال أعمارهن يخترنّ الإنضمام إلى الفعالية العسكرية، وإن لم يخترن ذلك نهتم نحن بتدريسهن وتعليمهن".<sup>96</sup>

تلجأ الإدارة أحياناً إلى حلول أكثر تشدداً، فلكي تواجه ظواهر اجتماعية من قبيل عدم تقبّل بقاء المرأة دون زواج أو عيشها منفصلة عن زوجها بمفردها، أقامت مشروع بناء قرية خاصة بالنساء فقط في مدينة الدرياسية، لكي تكون هذه القرية للنساء اللواتي يرغبن بالعيش وحدهن. وعندما عجزت الإدارة عن الحصول على تمويل للمشروع بسبب عدم الإعراف بها في الخارج أوكلت المشروع لأحد المنظمات التابعة لمؤتمر ستار المقرّب منها، التي تتولى إكماله<sup>97</sup>.

لكنّ هذا المشروع لاقى الانتقادات، وقد عبّرت عن ذلك الناشطة عادة (اسم مستعار) التي تعمل في منظمة مجتمع مدني في القامشلي، بقولها: "هل سمعتِ بمشروع قرية النساء من قبل؟ إنّ ما يحصل عندنا لم يحصل في أي مكان في العالم من قبل".<sup>98</sup>

### 3.2 المرأة كيد عاملة

"... هناك شروط مفروضة على من يرغب في الحصول على وظيفة في إدارة الحكم الذاتي. فهناك 3 مستويات للغة الكردية لا بد من إتقانها، وهناك دورة تعليم سلاح أو شيء كهذا. وللمدرّسات، نعم هناك دورة سياسية وتعليم على السلاح لثلاثة شهور، تتغيب المشاركات خلالها عن المنزل مدة تقارب الشهر للمتزوجات، وثلاثة أشهر للعازبات"، بحسب ما أفادت إحدى خريجات

اللغة الإنكليزية من عفرين، وتابعت: "هذا يتعارض مع مبدأي ومع بيتي، لذلك لم أتمكن من التوظيف هنا. أنا لا أرغب أن أحسب عليهم لأن عائلتي لا تنتمي لنفس الحزب، لكن في النهاية الجميع يخدم المجتمع، وليس هناك مشكلة في الخدمة في مدارس عفرين مثلاً، بل هناك شروط وصعوبات. فأنا أخدم أولاد بلادي وليس لدي مشكلة مع التعليم باللغة الكردية، لكن المشكلة بغياي عن بيتي دون معرفة المكان الذي سيأخذوننا إليه، إذ يأخذون هواتفنا النقالة ولن نعرف بمكان وجودنا حسب ما علمت من الذين ذهبوا إلى هذه الدورات. هذا ما أخبروني عندما ذهبت للتقديم في المجمع التربوي التابع للإدارة هنا"<sup>99</sup>.

حياة، السيدة الخمسينية، المقيمة في ريف الجزيرة قالت إنها امتنعت عن إرسال ابنتها للتدريس: "الآن ابنتنا أنهت البكالوريا وكانت مجتهدة، ونظراً للظروف السيئة لم نرسلها إلى الحسكة أو دمشق للدراسة، وجميع صديقاتها أصبحن معلمات وبعضهن لا يحمل سوى شهادة الابتدائية ويتقاضى من 60 إلى 80 ألف، وقد أرسلوهن إلى رميلان لمدة شهر إلى مدرسة مغلقة مختلطة شباب وبنات، فكيف سيسمح أبوها بذلك ونحن لا نسمح لابنتنا بالبقاء دقيقتين عند أحد؟"<sup>100</sup>.

هذا وبالرغم من افتتاح جامعات في كل من إقليم الجزيرة وعفرين وكوباني، إلا أن الشهادات الصادرة عنها مثلها مثل شهادات التعليم الإعدادي والثانوي في مدارس الإدارة غير معترف بها خارج حدود إدارة الحكم الذاتي.

إلى ذلك أدى تطبيق إدارة الحكم الذاتي لقانون واجب الدفاع الذاتي، الذي هو بمثابة خدمة العلم الإلزامية السوري على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عاماً، إلى مغادرة نسبة كبيرة من الشباب من هذه الفئة العمرية من مناطق الإدارة إلى خارج البلاد لتجنب الإنضمام، في حين انضمت نسبة أخرى من الذين لم يغادروا، وفي لحالتين شكّل الأمر عبئاً على النساء في بعض الأسر اللواتي اضطررن إلى العمل، وأحياناً كان العمل في مجالات كانت حكراً على الرجال.<sup>101</sup>

مثال على ذلك السيدة حنيفة سيدو، 44 عاماً من قرية في ريف عفرين، التي اضطرت إلى العمل في محل أخيها لقطع غيار الدراجات النارية، بعد أن انضمت إلى واجب الدفاع الذاتي. وقالت سيدو إنها عانت في البداية لعدم خبرتها في قطع الغيار لكنها سعيدة الآن. حنيفة سيدو لا تجيد القراءة فيساعدتها ابن أخيها (12 عاماً) في قراءة ما هو مكتوب على قطع الغيار، وهي عضوة في كومين القرية وتعيش مع والدها وزوجة شقيقها وأولاده الأربعة، وتُعليهم جميعاً من خلال عملها.<sup>102</sup>

حياة، السيدة من ريف الجزيرة رأت أن الظروف المعيشية السيئة وغلاء الأسعار أدت إلى اضطراب بعض الأزواج إلى القبول بعمل زوجاتهم، وفي بعض الأحيان يكون سبب القبول هو الخوف من أن تشتكي الزوجة لمؤسسات إدارة الحكم الذاتي: "هناك منظمات فيها دورات خياطة، فلو سمح لي زوجي لذهبت وتسجلت وكان سيعطونني 100 ألف ليرة لشراء ماكينة خياطة، وسيأتون ليروا إن كانت مركبة بشكل صحيح، وسأحتفظ بنقودها لنفسي، لكنه لا يقبل، فكرامتنا لا تسمح، فنتحمل وضعنا، خصوصاً وأن هذه التقديمات هي من قبل مؤسسات الإدارة، لكن هناك بعض الناس الذين أصبحوا سيئين جداً ويقبلون بأي شيء في سبيل جني المال، لكننا لسنا كذلك. من يعملون معهم أصبحوا من أغنياء القرية، أما نحن فأصبحنا فقراء لأننا لا نتعاون معهم. صحيح أنه يمكنني تقديم شكوى على زوجي وإجباره على قبولي بالعمل، لكن أخلاقي لا تسمح لي بذلك".<sup>103</sup>

زينب التي تعمل في مكتب مكافحة الجريمة المنظمة في منبج، قالت إنها واجهت معارضة من أقاربها عند انضمامها وأختيها لقوات الأسايش بسبب العادات العشائرية التي تفرض القيود على عمل المرأة في هذا المجال. وذكرت أن الأمر وصل بأن يتهم ابن عمته على والدتها وينعت بناتها بصفات قذرة وبأنها غير قادرة على السيطرة عليهن. لكن زينب واصلت عملها، وقالت إن الموضوع حُلّ بعد أن قامت بالذهاب خلال الدورية لتوقيف ابن عمته: "أخذت دورية معي واتجهت إلى بيته، وقمت بتوقيفه لعدة ساعات عندي في السجن، لكنني قمت بإطلاق سراحه لاحقاً من أجل خاطر أعمامي وأبي لأنه ابن عمتي".<sup>104</sup>

وبالرغم من قول زينب إنّ المجتمع تقبّل عملها فيما بعد، فمن الصعب الحكم إن كان هناك تغيير فعلي في نظرة المجتمع لعمل المرأة في مجالات كالشرطة والقتال، أم أن القبول جاء بسبب فرض الأمر عليهم بالقوة، ولربما يؤدي إلى أعمال انتقامية في فترات لاحقة.

### 3.3 التقاليد الاجتماعية

كفايت، من جمعية روشن بدرخان للنساء الكرد في عفرين، قالت إن جمعيتها "تهتم بشؤون المرأة"، إلا أنها "تختلف مع هيئة المرأة في إدارة الحكم الذاتي وفي المرسوم الذي صدر عنها، لأن المجتمع الكردي والمجتمع السوري يعيش حالة من عدم الإستقرار وهناك مآسي، ونحن في مجتمع شرقي لا يمكننا أن نقفز قفزة نوعية كهذه لنصبح مثل المجتمعات الأوروبية، لأن لدينا عادات وتقاليد. كإمرأة ورجل وعائلة لنا خصوصيتنا ولا يمكننا تقليد المجتمعات الأوروبية، نحن اختلفنا مع هيئة المرأة وعرضنا عليهم وجهة نظرنا، وقلنا إن القوانين من المفترض أن تكون مرنة وليست عسكرية".<sup>105</sup>

وتنتشر في مناطق إدارة الحكم الذاتي مراكز تسمى بيوت المرأة وتتبع لنظام العدالة في إدارة الحكم الذاتي، ودورها أن تكون لجنة مصالحة في حال حصول خلافات أسرية بين الزوجين أو الأهل والأولاد أو بين الإخوة. التعاملات في هذه المراكز هّن من النساء فقط، وإن لم يتمكنّ من حل الخلاف، يتم تحويل الدعوة إلى ديوان العدالة، ولاحقاً للمحكمة إذا تعذر حلّه هناك. وفقاً للرئيسة المشتركة لمجلس العدالة الاجتماعية في إدارة الحكم الذاتي آينور، فإن غالبية الرجال لا يقبلون دوراً للمرأة في الصلح، كون كل التعاملات في المراكز نساء، وهو ما لا يقبله بعض الرجال، لذلك فإن ديوان العدالة يفتح المجال أمام الزوجين للمصالحة، ويقوم الديوان بالبت بالقرار في الخلاف المعروض أمامه.<sup>106</sup>

تحدثت سيدة من القامشلي عن انضمام ابنها البالغ من العمر 16 عاماً إلى وحدات حماية الشعب وبأنه تم إرساله للقتال في الرقة منذ حوالي الثلاثة أشهر دون إعلام عائلته بالأمر" تم إرساله إلى القتال في الرقة دون أخبارنا، قاموا بإعلامهم في الساعة التاسعة مساءً بأنهم متوجهون إلى الرقة في الساعة الرابعة من فجر اليوم التالي وأغلقوا الهواتف النقالة، حاولت الاتصال بابني مطولاً ولكن هاتفه كان مغلق وكذلك هواتف من معه. استنفرت وتواصلت مع كثيرين من المعنيين بالموضوع من الإدارة الذاتية ولكنهم لم يساعدونا وأخبرونا بأنهم لا يعرفون بمكانه وكنت أعلم أنه تم إرساله إلى الرقة. استمررت بالتواصل مع معارفي لأني كنت أعرف الوضع بشكل جيد وفي النهاية اتصل بي شخص وأخبرني "نحن خرجنا من الرقة وابنك معنا ونحن نجونا من الموت وبقينا دون طعام وشراب لمدة شهر" ونحن هنا كنا نبحت عنه عند الذين أرسلوه ولكنهم كانوا يردون علينا بأنهم لم يروه. مازال طفلاً وشاهد أشياء فظيعة أمام عينيه. لقد عاد إلى البيت الآن ولكنه مازال يهددنا بالإنضمام إليهم. فعلى سبيل المثال إن طلب شيء ولم أقم بشرائه له يقول إن لم تشتروه لي سأنضم إليهم. ابني تغير وأنا حذرة جداً معه الآن، ليس فقط أنا وإنما كل أم في محافظة الحسكة هي هكذا، لم يعد بإمكاننا السيطرة على أبنائنا وبناتنا لأنهم يهددوننا بالإنضمام إلى القتال"<sup>107</sup>.

## 4 السعي لاكتساب الشرعية

كانت حملة تحرير كوباني (عين العرب) من تنظيم الدولة الإسلامية بين عامي 2014 و2015 نقطة تحول نوعية، وكانت بداية تعاون عسكري قوي بين قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في حربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية ووحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة.

بعد نجاح الحملة على كوباني (عين العرب) تم توطيد هذا التعاون ليؤدي إلى حملة غير مسبقة لاستعادة مناطق في شمال سوريا من تنظيم الدولة الإسلامية<sup>108</sup>. بعدها تم تشكيل قوات سوريا الديمقراطية في تشرين الأول 2015، وجاء في بيانها التعريفي أنها "قوة عسكرية وطنية موحدة لكل السوريين، تجمع العرب والكردي والسريان وكافة المكونات الأخرى". وتُشكل وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة التابعة لحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية التي تعرف اختصاراً باسم "قسد"<sup>109</sup>.

لاقت حملة كوباني تغطية إعلامية واسعة في وسائل الإعلام العالمية. بدايةً تم تسليط الضوء على تهديد تنظيم الدولة الإسلامية الذي سعى لإقامة ما يسميه خلافة إسلامية في سوريا والعراق، وبعدها على دفاع القوات الكردية عن المدينة، لا سيما تعبئة النساء ومشاركتهن في القتال.

غالباً ما تم تصوير هذه المعركة في وسائل الإعلام كصراع بين الحضارة والبربرية، ومع دخول النساء إلى الصورة تم التركيز على مشاركة المقاتلات. السيدة نوبهار مصطفى من مؤتمر ستار لفتت إلى أنّ التغطية الإعلامية لوحدة حماية المرأة أعطت صورة نمطية للنساء في مناطق إدارة الحكم الذاتي: "تسليط الضوء على النساء المقاتلات كان أمراً رائعاً، لكن الصورة النمطية التي أعطوها لوحدة حماية المرأة أثرت سلباً، فعندما يقولون نساء روجافا يضعون صورة امرأة مقاتلة بلباس عسكري تحمل سلاحاً وكأن نساء روجافا مقاتلات فقط"<sup>110</sup>.

إلا أن نسرین عبد الله الناطقة باسم وحدات حماية المرأة، اعتبرت أن تسليط الضوء على النساء المقاتلات يعود لقيامهن بعمل استثنائي: "هذا أمر طبيعي، فالنساء دخلن في السياسة والمجتمع في دول العالم، لكن في مجال القتال فهذا شيء لم يحصل مثله من قبل. في جيوش العالم يوجد جناح عسكري خاص بالنساء، وفي الناتو أيضاً، لكن النساء عادة إداريات، فهن يعملن في المؤسسة إدارياً، أما في وحدات حماية المرأة فتأخذ النساء أماكنهنّ في مجال القتال بشكل فعلي وفي المهمات، ويقمن بتضحيات كبيرة، وهناك مئات من النساء قُتلن وكُنّ نساء فدائيات لا تقبلن أن يتم النظر إليهن باستصغار، والأمر الآخر هو أن وحدات حماية المرأة أثبتت بسلوكياتها للعالم أننا عبرنا منعطفاً بالنسبة للنساء. نساء العالم الآن يفتخرن بوحدات حماية المرأة الآن، وهو حدث نادر أن تكون النساء في مواجهة تنظيم إرهابي"<sup>111</sup>.

أصبحت وحدات حماية المرأة مادة إعلامية دفعت العديد من الصحفيين إلى الذهاب لسوريا للقاء هؤلاء المقاتلات<sup>112</sup>. واستفادت القوات من الضوء الإعلامي في نشر بروباغندا تم تداولها بشكل واسع في وسائل الإعلام، ومثال على ذلك ما روجته هذه القوات عن خوف مقاتلي الدولة الإسلامية من أن يتم قتلهم على يد امرأة لأنّ ذلك يعني عدم دخولهم إلى الجنة<sup>113</sup>.

وقد استفاد حزب الإتحاد الديمقراطي من تعبئة النساء في وحدات حماية الشعب، ومن التغطية الإعلامية لهذه الوحدات في الترويج لمشروعه في الحكم. وهو ما أكدته نوبهار مصطفى بقولها إنّ "التأثير السياسي لمشاركة المرأة في القتال، أثمر الاعتراف الدولي بقوات اسمها وحدات حماية المرأة ومساندة هذه القوات، كما ساهم أيضاً في التعاطي مع مؤتمر ستار ومع أي تنظيم نسوي. فالكلّ علم إنه يوجد خلفية سياسية للنساء المقاتلات ورغبوا بالتعرف عليها. فالصحافي الذي توجّه إلى الساحة لكي يسلط الضوء على وحدات حماية المرأة اضطر إلى الرجوع إلى المنظمات والتنظيمات والمنظومة النسوية الموجودة سياسياً وأن يتعرف عليها ويكتب عنها، لأنه عرف أن تلك الواجهة لها هذه الخلفية"<sup>114</sup>.

الجدير بالذكر أنه بالرغم من حصول تعاون عسكري بين قوات التحالف والجناح العسكري لحزب الإتحاد الديمقراطي، إلا أنّ مشروع روجافا لم يحظَ باعتراف دولي على الصعيد السياسي، وتشكّل معارضة تركيا له العائق الأكبر أمام ذلك. فالحكومة التركية تعتبر حزب الاتحاد الديمقراطي امتداداً لحزب العمال الكردستاني المصنّف إرهابياً، وترى فيه تهديداً لحدودها.<sup>115</sup>

وكان أكبر تقدّم حققته هذه القوات هو سيطرتها على عاصمة تنظيم الدولة الإسلامية. وتوقعت هدية يوسف أن يكون هذا النصر العسكري مفتاحاً للاعتراف بمشروعهم السياسي<sup>116</sup>.

أمّا بالنسبة للنظام السوري وموقفه من إدارة الحكم الذاتي، فقد أعلن بداية عن رفضه لإعلان فيدرالية الشمال ووصف الانتخابات فيها بـ"المزحة"<sup>117</sup>. ثم أعلن وزير الخارجية السوري في وقت لاحق أن "إقامة نظام إدارة ذاتية للأكراد في سوريا أمر قابل للتفاوض والحوار في حال إنشائها في إطار حدود الدولة"، وقد رحّب روسيا بتلك الخطوة<sup>118</sup>. وفي وقت لاحق تحدثت القيادية في حركة المجتمع الديمقراطي فوزة يوسف لوكالة "رويترز" عن عدم وضوح في موقف الحكومة السورية: "هم مستعدون للتفاوض ليوم، ثم يأتي آخر لينكر التصريح الأول ويبدلي بنقيض له... أحدهم يريد الحرب والآخر يريد التفاوض"<sup>119</sup>.

هدية يوسف أكدت أن إدارة الحكم الذاتي تحاول "فتح قنوات حوار مع النظام السوري"، من أجل البحث "عن الحل في سوريا، حلّ سوري - سوري، لأنه مهما طالّت الثورة ستكون نتيجتها حلاً سياسياً"، لكنها حدّرت في الوقت نفسه من أن "أي قوة تحاول الهجوم على روجافا وعلى مكتسباتها، فإنّ روجافا ستدافع عن ذاتها". وقالت إن "كل الإحتمالات واردة باعتبار أن النظام سيحاول قدر الإمكان الإصرار على نظام الدولة المركزية. لكن نحن أيضاً لدينا رؤية بهذا الموضوع، وإنّ أصّر النظام السوري على نظام المركزية ستكون النتيجة هي تقسيم سوريا. نحن لا نستبعد أن يهاجمنا النظام السوري نظراً لأنّ المواقف السياسية للنظام والولايات المتحدة الأميركية أو أي دولة أخرى تتوقف على التوازنات السياسية الموجودة في المنطقة، لكننا نصرّ على أنه ليس من صالح النظام ولا من صالح القوى الإقليمية ولا القوى الدولية أن يشتبكوا مع القوة التي استطاعت هزم الإرهاب على أرضها. لذلك فإنّ مجابهة النظام السوري مع شمال سوريا لن تكون من صالحه ولا من صالح أي قوة دولية أخرى".

ولفتت يوسف إلى أنّ "الأوضاع حالياً تتعلّق بالتوازنات السياسية...، وكل الاحتمالات واردة باعتبار أن بعض الخطوط السياسية مازالت غير واضحة حتى الآن... الوضع في سوريا هو وضع صعب، وكل الأطراف السياسية والأطراف الدولية تحاول تثبيت نفوذها بالمنطقة...، وليس من صالح بقية الأطراف أن تُعادي هذه التجربة التي نجحت في شمال سوريا، ولا نستبعد أن يحصل هذا، وإنّ تطوّر أي موقف لنا الحق في الدفاع عن ذاتنا"<sup>120</sup>.

## 5 الخلاصة

برز مشروع إدارة الحكم الذاتي بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي كركيزة أساسية في تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين، ونجح في تحقيق نسبة وجود عالية للنساء في مؤسساته العسكرية والادارية والسياسية، إلا أن هذه الصورة هي جزء من الواقع. فوجود النساء في كيانات إدارة الحكم الذاتي هو وجود تمثيلي وليس قيادياً، وهذا التمثيل غالباً ما يوظف لأغراض سياسية وإعلامية لأجل كسب الشرعية للمشروع الجديد في شمال سوريا.

يتم توظيف مشاركة النساء في الأعمال القتالية إعلامياً من أجل بناء شبكات المناصرة لمشروع إدارة الحكم الذاتي الذي يقوده حزب الإتحاد الديمقراطي. كما يتم تسليط الضوء أحياناً على مشاركة نساء عربيات أو سريانيات في القتال علماً أن مشاركتهن محدودة وشكلية. وغالباً ما تكون التعديلات في ما يتعلق بقوانين المرأة ونسبة تمثيلها موجهة للغرب، ولا تنطلق من واقع محلي، وهذا يؤدي إلى تصادمات مع المجتمع المحلي أثناء محاولة التطبيق.

وإذا كان مشروع إدارة الحكم الذاتي من الناحية النظرية مشروعاً غير قومي يسعى لتطبيق رؤية عبدالله أوجلان، إلا أن الواقع الاجتماعي والتاريخي من حيث العلاقة بين المكونات الأهلية في شمال سوريا فرض نفسه بقوة. فانتهى المطاف إلى أن غالبية النساء من القيادات في مشروع الادارة هنّ من المكوّن الكردي، وصار لغير الكرد وجودهن الهامشي، وبالتالي انقسام اجتماعي داخل مؤسسات الادارة. فمثلاً لدى حزب الإتحاد الديمقراطي نسبة عالية من النساء خلافاً لباقي الأحزاب الكردية وغيرها من الأحزاب المشاركة في مشروع الإدارة، وهذا يؤدي إلى هيمنة نساء حزب الإتحاد الديمقراطي في هياكل إدارة الحكم الذاتي كما حدث في انتخابات الإدارة المحلية في كانون الأول 2017، بالإضافة إلى تهميش مجموعة واسعة من النساء ممّن تختلفن مع مشروع الإدارة وتحولّهن إلى ربات منازل بعد أن كنّ من النساء العاملات.

كل ذلك يؤدي إلى خلاصة واضحة: تجربة المرأة مع إدارة الحكم الذاتي في روجافا جديرة حتماً بالاهتمام، لكن هل حققت فعلاً كل ما رفعته من شعارات؟ الوقائع التي أظهرها هذا البحث تؤكد أن الأمور لا تزال تواجه الكثير من التحديات والتعقيدات والمصاعب، ومواجهة كل ذلك تحتاج لمزيد من الجهود والمثابرة والعمل الحقيقي.

## المراجع

- 1- يستخدم هذا البحث مصطلح إدارة الحكم الذاتي الديمقراطي في روجافا للإشارة إلى مشروع حكم حزب الإتحاد الديمقراطي ومناطق سيطرته.
- 2- موقع قناة الجزيرة الفضائية، احتدام المعارك في عين العرب والتحالف يقصف مدفعية "الدولة" (2017/10/30) <https://goo.gl/KhKrl7>
- 3- موقع صحيفة "إندبندنت" البريطانية، (2017/10/31)، <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/kurdish-woman-building-feminist-democrac-fighting-isis-at-the-same-time-syria-kurdistan-rojava-new-a7487151.html>
- 4- موقع مركز كارنيغي، حزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني، (2017/10/30) <http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48528>
- 5- موقع شبكة CNN الأميركية، "The women fighters who helped defeat ISIS in Raqqa"، (2017/11/01)، <http://edition.cnn.com/2017/10/20/middleeast/raqqa-kurdish-female-fighters/index.html>
- 6- أكاديمية العالم الجديد، 2015، العدد الخامس، مقال بعنوان "مع الحركة النسائية الكردية: الديمقراطية المشردة" تم الاستحصال عليها بتاريخ 13 كانون الأول 2017. <http://newworldsummit.org/wp-content/uploads/2015/06/NWA5-Stateless-Democracy.pdf>
- كوربوريت ووتش، لندن، 2016، مقال بعنوان: النضال من أجل الحكم الذاتي في كردستان والتواطؤ في قمع الحركات الإجتماعية في روجافا وباكور، (2017/12/13)، <https://libcom.org/files/StrugglesforautonomyinKurdistan.pdf>
- 7- المرجع السابق نفسه.
- 8- موقع صحيفة إندبندنت البريطانية، مرجع سابق، (2017/10/31)، <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/kurdish-woman-building-feminist-democrac-fighting-isis-at-the-same-time-syria-kurdistan-rojava-new-a7487151.html>
- 9- ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة الجزيرة -سوريا، (2017/12/01) <https://goo.gl/n5rrX8>
- 10- ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة الجزيرة-سوريا، المرجع السابق، <https://goo.gl/n5rrX8>
- ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية لمقاطعة عفرين، (2017/12/01)، <http://cantonafirin.com/ar/pages/Charter%20of%20the%20social%20contract.html>
- 11- "حكم روجافا: طبقات من الشرعية في سوريا"، نشاتام هاوس 2016، (2017/11/15)، <https://www.chathamhouse.org/publication/governing-rojava-layers-legitimacy-syria>
- 12- في مقاطعة الجزيرة عدد الهيئات 23 هيئة، راجع المادة 95 من ميثاق العقد الاجتماعي لمقاطعة الجزيرة، (2017/12/01)، <https://goo.gl/n5rrX8>، وعند الانتقال إلى مرحلة بناء الفيدرالية والإعلان عن مسودة العقد الاجتماعي لفيدرالية الشمال في 18-6-2016 أصبح عدد الهيئات 15. لمعرفة الهيئات راجع المادة 69 من مسودة العقد الاجتماعي لفيدرالية الشمال، (2017/12/07)، <https://goo.gl/v1b8CT>
- 13- Biehl 2015، للمزيد حول هيكلية إدارة الحكم الذاتي، (2017/12/12)، <http://www.biehlonbookchin.com/rojavas-communes-and-councils/>
- 14- موقع وكالة أنباء هوار، "في منتصف شهر كانون الأول 2016 تم اتخاذ قرار بزيادة عدد الكومينات في مدينة القامشلي ليضم كل كومين من 150 إلى 200 منزل"، (2017/12/01)، <http://www.hawarnews.com/>، <http://www.hawarnews.com/> زيادة عدد الكومينات في قامشلي
- 15- موقع وكالة أنباء هوار "تشكيل 7 كومينات للمرأة في عفرين"، (2017/12/02)، <https://goo.gl/KEcWd2>
- 16- موقع biehlonbookchin على الانترنت، (2017/12/12)، <http://www.biehlonbookchin.com/rojavas-communes-and-councils/>
- 17- مقابلة أجرتها المؤلفة مع هدى العلي من هيئة المرأة في مقاطعة الجزيرة عبر تطبيق واتساب في تشرين الثاني 2017.
- 18- قانون المرأة، وثيقة حصلت عليها المؤلفة من هيئة المرأة في مقاطعة الجزيرة بتاريخ 2017/12/05.
- 19- يونيسف، Committee on the Elimination of Discrimination against Women, Initial periodic report of Syria, CEDAW/C/SYR/1، (2017/11/08)، <https://www.unicef.org/gender/files/Syria-Gender-Equality-Profile-2011.pdf>
- 20- موقع صحيفة هافينغتون بوست، حقوق المرأة الكردية، (2017/11/24)، [https://www.huffingtonpost.com/dr-nazand-begikhani/kurdish-women-rights-fight\\_b\\_6205076.html](https://www.huffingtonpost.com/dr-nazand-begikhani/kurdish-women-rights-fight_b_6205076.html)
- 21- "الأكراد يتحدثون داعش بالمساواة الجنسية"، (2017/11/09)، <https://goo.gl/PpdjVG>
- "الأكراد يباشرون بتطبيق قانون خاص بالمرأة ينسجم مع رؤية أوجلان"، 2017/11/9، <https://goo.gl/L16xwd>
- 22- مقابلة أجراها فريق موقع "حكاية ما انحكت" مع مهوس شيخي، عضوة مؤسسة لجمعية شاونكا للمرأة: "هل الرجال يتمتعون بالحرية العميقة؟"، (2017/11/20)، رابطة المقابلة بالعربية: <https://goo.gl/3agXex> - رابطة المقابلة مترجمة للإنكليزية (2017/11/20): "Women's activist: Rojava Laws a dream: comes reality" <http://www.syriauntold.com/en/2017/03/women-rojava-laws-dream-turned-reality/>
- 23- "الأكراد يباشرون بتطبيق قانون خاص بالمرأة ينسجم مع رؤية أوجلان"، (09/11/2017)، <https://goo.gl/L16xwd>

- 24 - موقع JINNEWS التركي، الذكرى السنوية 13 لتأسيس مؤتمر ستار، (2018/01/14)، <https://jinnews.com.tr/ar/ereb2/content/view/74064>، مدونة صوت الكرد، (2017/11/03)، [http://sawtalkurd.blogspot.nl/2013/02/blog-post\\_23.html](http://sawtalkurd.blogspot.nl/2013/02/blog-post_23.html)
- 25 - معهد للدراسات المتطورة، Ruptures and Ripple Effects in the Middle East | Can Cegmil, Clemens Hoffmann, Vol 47, No 3 (2016) | <http://bulletin.ids.ac.uk/idsbo/article/view/2730/HTML>، and Beyond (2017/11/21)
- 26 - مكالمة أجرتها المؤلفة مع نوبهار مصطفى عبر تطبيق "واتساب" في 11 تشرين الثاني 2017، ومقابلة مع cooperativeeconomy (2017/11/22)، <https://cooperativeeconomy.info/exclusive-interview-with-kongreya-stars-womens-economic-committee/>
- 27- مقال بعنوان: Dilar Dirik, New World Academy Reader #5 with the Kurdish Women's Movement: Stateless Democracy (2017/12/13)، <http://newworldsummit.org/wp-content/uploads/2015/06/NWA5-Stateless-Democracy.pdf>
- 28- مجموعة الأزمات الدولية، (2017/10/15)، <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/flight-> <http://www.rudaw.net/english/kurdistan/221020141>، وموقع رودوا، (2017/11/27)
- 29- مقابلات أجرتها المؤلفة مع أعضاء في المنظمة الأشورية في المالكية (ديريك) والقامشلي عبر تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017.
- 30- "نظام فيدرالي في سوريا.. هل حان وقت الدولة الكردية؟"، (2017/10/29)، <https://goo.gl/sAHK8A>
- 31- وكالة أنباء هوار، البيان الختامي يؤكد أن سوريا لكل السوريين، (2017/12/04)، <https://goo.gl/w7uFBz>
- 32- اعتاد النظام السوري توجيه تهمة من هذا القبيل للمنتهين إلى أحزاب سياسية كردية.
- 33- موقع الديمقراطية المفتوحة، (2017/11/4)، <https://www.opendemocracy.net/rahila-gupta/rojava-s-commitment-to-jineoloj-science-of-women>
- 34- مقابلة للمؤلفة مع هدية يوسف في شهر تشرين الثاني 2017.
- 35- تحالف عسكري تأسس عام 2015، ويضم وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة الكردية، بالإضافة إلى قوى عربية. يتلقى الدعم من الولايات المتحدة وقوات التحالف المشاركة في مكافحة داعش، لمحاربة داعش والجماعات الجهادية الأخرى.
- 36- وكالة أنباء هوار: "قانون التقسيم الإداري لشمال سوريا"، (2017/11/5)، <https://goo.gl/afpnAV>
- 37- مقابلة للمؤلفة مع هدية يوسف عبر تطبيق "واتساب" في شهر تشرين الثاني 2017.
- 38- المرجع السابق نفسه.
- 39- مقابلة للمؤلفة مع غلبهار محمد من حملة "البلد بلدنا" لمراقبة عمل الكومينات عبر تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017، (2017/11/04)، <https://www.opendemocracy.net/5050/rahila-gupta/rojava-revolution-it-s-raining-women>
- 40- وكالة رويترز، (2017/11/3)، <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-kurds/western-states-train-kurdish-force-in-syria-forces-leader-says-idUSKCN0RA1NE20150910>
- 41- نشاتام هاوس، "حكم روجافا: طبقات من الشرعية في سوريا"، 2016، (2017/11/15)، <https://www.chathamhouse.org/publication/governing-rojava-layers-legitimacy-syria>
- 42- مقابلة للمؤلفة مع نوبهار مصطفى عبر تطبيق "واتساب" تشرين الثاني 2017.
- 43- المدونة العالمية، (2017/10/30)، <http://www.theglobepost.com/2017/09/23/syrian-kurds-rojava-election/>
- 44- مقابلة للمؤلفة عبر تطبيق "واتساب" مع سيدة خمسينية من العمر من قرية عتبة في ريف الجزيرة في كانون الأول 2017.
- 45- مقابلة أجرتها المؤلفة مع نوشين (اسم مستعار) عبر تطبيق مسنجر فاييبوك في كانون الأول 2017.
- 46- حملة السلام في كردستان، Canton Based Democratic Autonomy of Rojava، (2017/10/20)، <https://peaceinkurdistancampaign.files.wordpress.com/2011/11/rojava-info-may-2014.pdf>
- 47- مقابلة للمؤلفة مع روكن ملا إبراهيم عبر تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017.
- 48- وكالة أنباء هوار، "القانون الانتخابي للقيادة الديمقراطية لشمال سوريا"، (2017/11/01)، <https://goo.gl/jbQzo9>
- 49- وكالة أنباء هوار، "المفوضية العليا للانتخابات تكشف نتائج انتخابات الإدارة المحلية"، (2017/12/6)، <https://goo.gl/WSeYJd>
- 50- مقابلات للمؤلفة مع روكن ملا إبراهيم عبر تطبيق "واتساب"، في تشرين الثاني وكانون الأول 2017.
- 51- جريدة المدن، فوز كاسح لـ"الأمة الديمقراطية"، (2017/12/6)، <https://goo.gl/dV3q6a>
- 52- مجالس العدالة الاجتماعية للأقاليم الثلاثة هي ضمن أجهزة نظام العدالة في فيدرالية الشمال، ويتم التنسيق بينها عن طريق مجلس عدالة فيدرالية الشمال، لمعرفة المزيد عن هيكلية نظام العدالة راجع المادة 83 من مسودة العقد الاجتماعي للقيادة (2017/11/2)، <https://goo.gl/v1b8CT>
- 53 - مقابلة للمؤلفة مع إينور زيد باشا عبر "واتساب" في 5 كانون الأول 2017.

- 54- مقابلة للمؤلفة مع رجل دين مسيحي من مدينة القامشلي عبر تطبيق مسنجر فايسبوك في كانون الأول 2017.
- 55- وفقاً لباحث الكارينيغي خضر حضور فإن عملية صنع القرار في مشروع إدارة الحكم الذاتي بقيت متمركزة على نحو كبير في إطار شبكة من أعضاء الإتحاد الديمقراطي، من الممكن أن يكونوا قد تلقوا تدريبات في قاعدة عسكرية تابعة لحزب العمال الكردستاني في جبال قنديل شمال العراق - <http://carnegie-mec.org/2017/03/23/how-regional-security-concerns-uniquely-constrain-governance-in-northeastern-syria-pub-68380>
- 56- مقابلات للمؤلفة عبر الإنترنت مع عاملات وعاملين في منظمات مجتمع مدني محلية في مناطق إدارة الحكم الذاتي في الجزيرة وعفرين في تشرين الثاني وكانون الأول 2017.
- 57- وحدات حماية المرأة: مقابلة خاصة مع القيادية نسرین عبدالله، (2017/11/14)، <https://goo.gl/JooX4Z>
- 58- صحيفة "غارديان" البريطانية، (21/11/2017)، <https://www.theguardian.com/world/2015/jan/30/kurdish-women-died-kobani-isis-syria>
- 59 - قناة الجزيرة، (2017/11/8)، <https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/10/western-fascination-with-badas.html.2014102112410527736>
- 60- صحيفة إنديبننت البريطانية، (2017/11/6)، <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/isis-raqa-syria-kimmie-taylor-interview-kurdish-ypj-front-line-bethan-mckernan-a8000561.html> ومقالة منشورة على الرابط التالي 2017/11/6:
- 61- مقالة على الرابط التالي، (2017/21/1): <https://www.jacobinmag.com/2016/03/pkk-ocalan-kurdistan-isis-murray-bookchin>
- 62- موقع حزب PKK على الانترنت، (2017/12/4)، <http://www.pkkonline.com/arabic/index.php?sys=article&artID=280>، ومقال على الرابط التالي (2017/12/4)، <http://internationalistcommune.com/jineoloji-the-science-of-womens-liberation-in-the-kurdish-movement>
- 63- موقع ANF الإخباري، 2017/11/23، <https://anfenglish.com/women/kurdish-women-from-first-organization-to-first-army-21557>
- 64- <http://internationalistcommune.com/jineoloji-the-science-of-womens-liberation-in-the-kurdish-movement>
- 65- مقابلة للمؤلفة مع هدية يوسف عبر تطبيق "واتساب" في شهر تشرين الثاني 2017.
- 66 - وحدات حماية المرأة: مقابلة خاصة مع القيادية نسرین عبدالله، 2017/11/14، <https://goo.gl/JooX4Z>، ومقالة على موقع ANF الإخباري، "ثورة روح أفا ثورة المرأة" 2017/11/14، <https://anfarabic.com/lmr-why/thwr-rwj-af-thwr-lmr-3-16539>
- 67- النظام الداخلي لوحدة حماية المرأة. نسخة حصلت عليها المؤلفة من هيئة المرأة ف مقاطعة الجزيرة بتاريخ 2017/12/9.
- 68- المرجع السابق.
- 69- صحيفة واشنطن بوست الأميركية، مقالة بعنوان "What are the Kurdish Women's Units fighting for in Syria?"، 2017/11/7، [https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2015/12/23/what-are-the-kurdish-womens-units-fighting-for-in-syria/?utm\\_term=.2191a615e5a3](https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2015/12/23/what-are-the-kurdish-womens-units-fighting-for-in-syria/?utm_term=.2191a615e5a3)
- 70- مقابلة للمؤلفة مع نسرین عبدالله عبر تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017.
- 71 - المرجع السابق.
- 72 - موقع كوباني كرد، "النظام الداخلي لوحدة حماية الشعب"، 2017/12/3، <http://www.kobanikurd.com/archives/64347>
- 73 - المرجع السابق.
- 74 - مقابلة للمؤلفة مع حياة (اسم مستعار لسيدة خمسينية من ريف الجزيرة) عبر تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017.
- 75 - مقابلة للمؤلفة مع نسرین عبدالله عبر تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017. للمزيد من المعلومات عن مركز الأشبال راجع Bateson, F. 2015. Just Warriors and Beautiful Souls. MA thesis. Utrecht University: 2015.
- 76 - موقع ANF الإخباري، 2017/11/29، <https://anfenglish.com/features/rojava-asayish-security-institution-not-above-but-within-the-society-15170>
- 77- المرجع السابق.
- 78 - "البنى العسكرية والأمنية في مناطق إدارة الحكم الذاتي"، مركز عمران للدراسات، (2017/11/5)، <https://goo.gl/Hrqr1J>
- 79 - "موقع رووداو أساسيش المرأة"، 27 امرأة انتحرت في 2016 بكوردستان سوريا، 2017/12/2، <http://www.rudaw.net/arabic/kurdistan/140120176>
- الموقع الرسمي لقوات الأساس، 1 كانون الأول 2017، [http://www.asayish.org/?page\\_id=754](http://www.asayish.org/?page_id=754)
- 80- الموقع الرسمي لقوات الأساس، 1 كانون الأول 2017، [http://www.asayish.org/?page\\_id=754](http://www.asayish.org/?page_id=754)
- 81 - مقابلة للمؤلفة مع إحدى العاملات المحليات في منظمة دولية في القامشلي عبر تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017.

- 82- مقابلة أجرتها المؤلفة مع زينب علي من مدينة منبج عبر مقاطع صوتية على تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017.
- 83- مقابلة للمؤلفة مع نسرين عبدالله عبر تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017.
- 84- قالت نسرين عبدالله في مقابلة للمؤلفة معها إن العدد "تقريباً" لأن هناك طواير جديدة تتشكل حالياً، تشرين الثاني 2017
- 85- مقالة بعنوان: "Why Kurdish Women Joined The Fight Against ISIS"، 2017/11/7،  
<http://www.wbur.org/hereandnow/2017/06/26/kurdish-women-fight-isis>
- 86- مقابلة للمؤلفة مع نسرين عبدالله عبر تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017.
- 87- مقالة على الرابط التالي، 2017/21/1، <https://www.jacobinmag.com/2016/03/pkk-ocalan-kurdistan-isis-murray-bookchin>
- 88- "مسودة العقد الاجتماعي للفيدرالية الديمقراطية لروج أفأ - شمال سوريا"، 2017/12/7، <https://goo.gl/v1b8CT>
- 89- المرجع السابق نفسه.
- 90- مراسلات أجرتها المؤلفة مع أمينة مصطو، صحفية من عفرين مقيمة في ألمانيا، في تشرين الثاني 2017.
- 91- مقابلة للمؤلفة مع هدية يوسف عبر تطبيق "واتساب" في شهر تشرين الثاني 2017.
- 92- مقابلة للمؤلفة مع نوبهار مصطفى من مكتب العلاقات العامة والدبلوماسية لتنظيم مؤتمر ستار، عبر تطبيق واتساب، في تشرين الثاني 2017.
- 93- مقابلة للمؤلفة مع أينور زيد باشا من مجلس العدالة الاجتماعية عبر تطبيق "واتساب" في 5 كانون الأول 2017.
- 94- مقابلة أجرتها المؤلفة مع السيدة كفايت عبر تطبيق "مسنجر فيسبوك" في تشرين الثاني 2017.
- 95- مقابلات أجرتها المؤلفة مع نشطاء أكراد في القامشلي وألمانيا بين شهري تشرين الثاني وكانون الأول 2017.
- 96- مقابلة للمؤلفة مع هدية يوسف عبر تطبيق "واتساب" في شهر تشرين الثاني 2017.
- 97- مقابلات للمؤلفة مع هدية يوسف، هدى العلي، ونوبهار مصطفى عبر تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017.
- 98- مقابلة للمؤلفة مع غادة عبر تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017.
- 99- مقابلة للمؤلفة مع سيدة في عفرين عبر الانترنت في تشرين الثاني 2017.
- 100- مقابلة للمؤلفة مع حياة (اسم مستعار لسيدة خمسينية من ريف الجزيرة) عبر تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017.
- 101- قانون واجب الدفاع الذاتي مترجم للانكليزية، 2017/11/24 [http://www.kurdwatch.org/pdf/KurdWatch\\_D035\\_en\\_ar.pdf](http://www.kurdwatch.org/pdf/KurdWatch_D035_en_ar.pdf)
- 102- فيديو عبر يوتيوب، حنيفة أول امرأة تعمل في محلي قطع الغيار، 2017/11/9 <https://www.youtube.com/watch?v=NaAfWnOCPms>
- 103- مقابلة للمؤلفة مع حياة (اسم مستعار لسيدة خمسينية من ريف الجزيرة) عبر تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017.
- 104- مقابلة أجرتها المؤلفة مع زينب علي من مدينة منبج عبر مقاطع صوتية على تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017.
- 105- مقابلة أجرتها المؤلفة مع السيدة كفايت من جمعية روشن بدرخان للنساء الكورد في عفرين عبر تطبيق مسنجر فيسبوك في تشرين الثاني 2017.
- 106- مقابلة للمؤلفة مع أينور زيد باشا من مجلس العدالة الاجتماعية عبر تطبيق "واتساب" في 5 كانون الأول 2017.
- 107- مقابلة أجرتها المؤلفة مع الوالدة عبر تطبيق مسنجر فابيسوك في كانون الأول 2017
- 108- معهد الدراسات المتطورة، Can Cegmil, Clemens Hoffmann, Vol 47, No 3 (2016) | Ruptures and Ripple Effects in the Middle East  
<http://bulletin.ids.ac.uk/idsbo/article/view/2730/HTML>، (2017/11/21)، and Beyond
- 109- موقع شبكة بي بي سي البريطانية، 2017/12/12، <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40172429>
- 110- مكالمة أجرتها المؤلفة مع نوبهار مصطفى من مكتب العلاقات العامة والدبلوماسية في مؤتمر ستار عبر تطبيق "واتساب" في 11 تشرين الثاني 2017.
- 111- مقابلة للمؤلفة مع نسرين عبدالله عبر تطبيق "واتساب" في تشرين الثاني 2017.
- 112- مقال بعنوان "Reporter Crosses Into Syria To Tell Stories Of Fighters"، 2017/11/17،  
<http://www.wbur.org/hereandnow/2014/10/29/holly-williams-syria>  
[https://www.huffingtonpost.com/entry/kurdish-women-fighting-isis\\_us\\_56e05e98e4b065e2e3d46569](https://www.huffingtonpost.com/entry/kurdish-women-fighting-isis_us_56e05e98e4b065e2e3d46569)، 2017/11/17
- 113- صحيفة إندبندنت البريطانية، 2017/11/28، <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/isis-are-afraid-of-girls-kurdish-female-fighters-believe-they-have-an-unexpected-advantage-fighting-a6766776.html>
- 114- مكالمة أجرتها المؤلفة مع نوبهار مصطفى من مكتب العلاقات العامة والدبلوماسية في مؤتمر ستار عبر تطبيق "واتساب" في 11 تشرين الثاني 2017.
- 115- وكالة رويترز، 2017/10/31، <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-federalism/syrias-kurds-rebuked-for-seeking-autonomous-region-idUSKCN0WJ1EP>
- 116- مقابلة للمؤلفة مع هدية يوسف عبر تطبيق "واتساب" في شهر تشرين الثاني 2017.
- 117- موقع قناة الحرة، "أكراد سورية يستعدون لأول انتخابات منذ اقامة النظام الفدرالي"، 2017/11/10، <https://www.alhurra.com/a/kurds-syria/393159.html>

<sup>118</sup> - صحيفة الوطن الغمانية، 2017/11/7، <http://alwatan.com/details/218000>، ووكالة رويترز، 2017/11/7،  
<https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-kurds/damascus-says-syrian-kurdish-autonomy-negotiable-report-idUSKCN1C10TJ>

<sup>119</sup> - وكالة رويترز، 2017/10/31، <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-kurds-analysis/assad-sets-sights-on-kurdish-areas-risking-new-syria-conflict-idUSKBN1D02CN>

<sup>120</sup> - مقابلة للمؤلفة مع هدية يوسف عبر تطبيق "واتساب" في شهر تشرين الثاني 2017.